



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

عنوان المذكرة:

السياسة الجمركية في الجزائر ودورها في إنعاش الصناعة

مذكرة مكملة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

تحت إشراف الأستاذ:

من إعداد الطالبة:

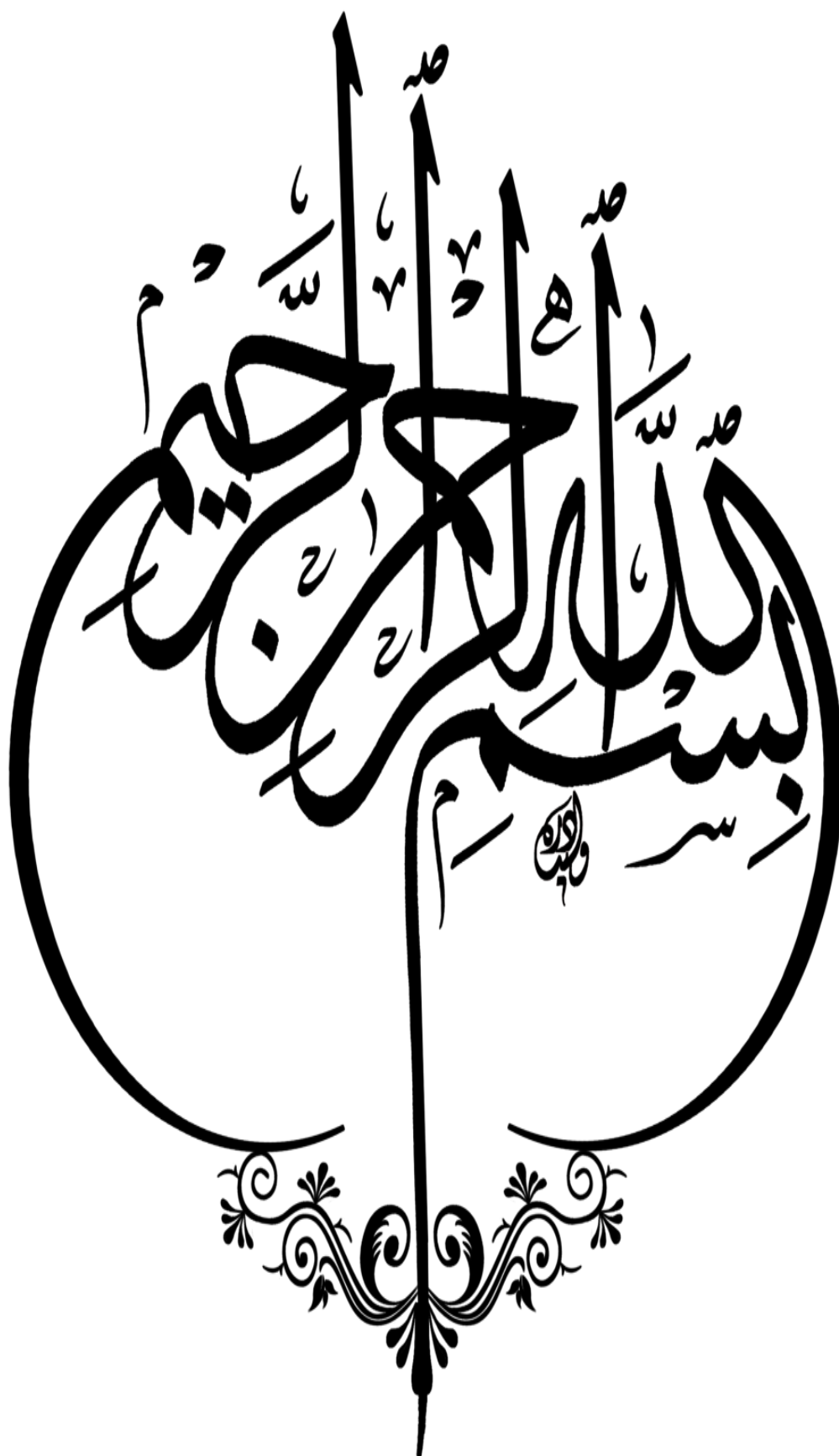
- سلامة وفاء

- فاطمة الزهراء لقصير

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
علي بلارو	أستاذ التعليم العالي	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	رئيسا
سلامة وفاء	أستاذ التعليم العالي	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مشرفا ومقررا
مسعود لشهب	أستاذ التعليم العالي	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مناقشا

السنة الجامعية: 2025 - 2026





الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

عنوان المذكرة:

السياسة الجمركية في الجزائر ودورها في إنعاش الصناعة

مذكرة مكملة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

تحت إشراف الأستاذ:

من إعداد الطالبة:

- سلامة وفاء

- فاطمة الزهراء لقصير

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
علي بلارو	أستاذ التعليم العالي	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	رئيسا
سلامة وفاء	أستاذ التعليم العالي	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مشرفا ومقررا
مسعود لشهب	أستاذ التعليم العالي	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مناقشا

السنة الجامعية: 2025 - 2026

إهداء

إلى صاحبة القلب الطيب التي رعتني حتى صرت كبيرة، وشجعتني طيلة حياتي وتمنت لي كل الخير أُمي الغالية

إلى أبي الغالي رحمة الله عليه ورزقه جنة الفردوس الأعلى

إلى أختي التي كانت سندي وقوتي في دراستي

إلى أخي سندي قرة عيني

إلى زوجي الذي سمح لي بإكمال دراستي

إلى أولادي وبنيتي التي ساعدتني رغم صغرها

إلى جميع أساتذتي الكرام، كون استثناء الذين كان لهم الفضل الكبير

إلى كل من علمني حرفا

إلى جميع الأصدقاء

أهديكم جميعا هذا الجهد المتواضع، عرفانا وتقديرا.

فاطمة الزهراء لقصير

الشكر

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبتوفيقه تذلل الصعوبات.

أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل المتواضع

أخص بالشكر مشرفتي "وفاء سلامة" على ما قدمته لي من توجيه علمي، ونصح صادق، وملاحظات قيمة كان لها الأثر الكبير في تطوير هذه المذكرة جزاها الله عني خير الجزاء.

كما أتقدم بجزيل الامتنان إلى أعضاء الهيئة التدريسية، الذين نهلت من علمهم واسترشدت بخبراتهم، ولكل من أسهم بكلمة أو فكرة أو دعم خلال مراحل هذا البحث.

إلى كل من رافقني في هذه الرحلة وترك بصمة في طريقي.... كل الشكر والعرفان.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص واقع السياسة الجمركية في الجزائر ومعرفة مدى مساهمتها في إنعاش وتطوير القطاع الصناعي من خلال إبراز مختلف الآليات والتدابير الجمركية المعتمدة لدعم الإنتاج الوطني وحماية الصناعة المحلية، ولتحقيق هذا الهدف، تم اعتماد المنهج الوصفي من خلال وصف المفاهيم النظرية المتعلقة بالسياسة الجمركية والإنعاش الصناعي، والمنهج التاريخي لرصد مسار تطور المنظومة الجمركية الجزائرية والتحويلات الهيكلية التي طرأت على السياسة الجمركية والقطاع الصناعي.

وتوصلت الدراسة إلى السياسة الجمركية الجزائرية شهدت تحولات مهمة تجسدت في تبني إجراءات حماية وتحفيزية وعصرنة الإدارة الجمركية عبر رقمنة وتبسيط الإجراءات، الأمر الذي ساهم في توفير قدر من الحماية والدعم للإنتاج الوطني. غير أن أثر هذه السياسة على إنعاش الصناعة ظل محدودا بفعل استمرار الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري المتمثلة في هيمنة قطاع المحروقات على الصادرات، وضعف مساهمة الصناعة التحويلية، واستمرار التبعية للمدخلات المستوردة.

الكلمات المفتاحية: السياسة الجمركية، الصناعة، الحماية الجمركية، التسهيلات الجمركية، الجزائر.

Abstract:

This study aims to diagnose the reality of customs policy in Algeria and assess its contribution to the revitalization and development of the industrial sector. It highlights the various customs mechanisms and measures adopted to support national production and protect local industries. To achieve this objective, the study relied on the descriptive approach to explain the theoretical concepts related to customs policy and industrial revitalization, as well as the historical approach to trace the evolution of the Algerian customs system and the structural transformations that have affected both customs policy and the industrial sector.

The study concluded that Algerian customs policy has undergone significant transformations, reflected in the adoption of protective and incentive measures, as well as the modernization of customs administration through digitalization and the simplification of procedures. These reforms contributed to providing a certain degree of protection and support for domestic production. However, the impact of these policies on industrial revitalization remains limited due to persistent structural imbalances in the Algerian economy, notably the dominance of the hydrocarbon sector in exports, the weak contribution of manufacturing industries, and the continued dependence on imported inputs.

Keywords: Customs Policy, Industry, Customs Protection, Customs Facilitation, Algeria.

قائمة المحتويات

الصفحة	المحتويات
	إهداء
	الشكر
	الملخص
	قائمة المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
أ - ث	مقدمة
الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة الجمركية في إنعاش الصناعة	
7	تمهيد
8	المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الساسة الجمركية والصناعة
8	المطلب الأول: مدخل نظري للسياسة الجمركية
8	أولاً- مفهوم السياسة الجمركية
10	ثانياً- خصائص السياسة الجمركية
11	ثالثاً- غايات السياسة الجمركية
13	رابعاً- أنواع السياسة الجمركية
14	المطلب الثاني: عموميات حول الصناعة
14	أولاً- لمحة تاريخية عن الصناعة
18	ثانياً- مفهوم الصناعة وخصائصها
21	ثالثاً- أهمية الصناعة
22	رابعاً- أنواع الصناعة
23	خامساً- مزايا الصناعة
23	المطلب الثالث: دور السياسة الجمركية في إنعاش الصناعة
23	أولاً- دور السياسة الجمركية في حماية الصناعة الوطنية
24	ثانياً- دور السياسة الجمركية في تشجيع التنمية الصناعية وتعزيز القدرة التنافسية
25	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
25	المطلب الأول: استعراض الدراسات السابقة
25	أولاً- الدراسات باللغة العربية
28	ثانياً- الدراسات باللغة الأجنبية

قائمة المحتويات

30	المطلب الثاني: القيمة المضافة
31	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني: واقع السياسة الجمركية في إنعاش الصناعة في الجزائر
33	تمهيد
33	المبحث الأول: الإطار المؤسسي والتوجهات الاستراتيجية للسياسة الجمركية في الجزائر
33	المطلب الأول: مدخل تاريخي للجمارك الجزائرية
33	أولاً- مراحل تطور الجمارك الجزائرية
37	ثانياً- المهام والهيكل التنظيمي للجمارك الجزائرية
42	المطلب الثاني: تطور السياسة الجمركية في الجزائر
42	أولاً- السياسة الجمركية خلال مرحلة الاقتصاد الموجه (1962- 1989)
43	ثانياً- السياسة الجمركية في ظل الإصلاحات الاقتصادية والانفتاح التجاري (1990- 2010)
43	ثالثاً- مرحلة تحديث السياسة الجمركية (2010- إلى يومنا هذا)
44	المطلب الثالث: تحديات ومعوقات تطبيق السياسة الجمركية في الجزائر
46	المبحث الثاني: واقع القطاع الصناعي وآليات السياسة الجمركية الداعمة لإنعاشه في الجزائر
46	المطلب الأول: واقع القطاع الصناعي في الجزائر
47	أولاً- مراحل تطور الصناعة الجزائرية
48	ثانياً- معوقات الصناعة في الجزائر
50	المطلب الثاني: آليات السياسة الجمركية على إنعاش وتطوير الصناعة في الجزائر
50	أولاً- دور الأنظمة الجمركية الاقتصادية في ترقية الإنتاج الصناعي في الجزائر
52	ثانياً- مساهمة التسهيلات الجمركية في تطوير الإنتاج الصناعي في الجزائر
56	خلاصة الفصل
60 -57	خاتمة
66 -61	قائمة المصادر والمراجع

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	محاصيل التعريفة الجمركية بعد الاستقلال من 1963 إلى 1966	35

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للجمارك الجزائرية	39

مقدمة

أدى التحول العميق الذي شهده الاقتصاد العالمي خلال العقود الأخيرة إلى تزايد حدة التنافسية بين الدول، نتيجة الانفتاح التجاري المتسارع وتحرير المبادلات الدولية في إطار العولمة الاقتصادية، مما جعل الأسواق أكثر تشابكا وتداخلا. وقد انعكس هذا الوضع بشكل مباشر على الاقتصادات النامية، ومنها الجزائر، التي وجدت نفسها أمام تحديات كبيرة تتعلق بضرورة حماية إنتاجها الوطني وتعزيز قدرته على المنافسة في ظل تدفق السلع الأجنبية وتعدد الاتفاقيات التجارية الدولية.

وفي هذا السياق، تبرز السياسة الجمركية كأداة اقتصادية محورية تعتمد عليها الدولة في تنظيم تجارتها الخارجية، من خلال فرض الرسوم الجمركية والقيود التنظيمية أو تقديم التسهيلات وفقا للأهداف الاقتصادية المسطرة. فهي لا تقتصر فقط على كونها مصدرا للإيرادات الجبائية، بل تتجاوز ذلك لتصبح وسيلة فعالة لحماية الصناعة الوطنية، وتشجيع الإنتاج المحلي، وتوجيه الاستثمار نحو القطاعات الإنتاجية الحيوية.

كما تعد الصناعة أحد أهم القطاعات الإستراتيجية في الاقتصاد الوطني، نظرا لدورها في خلق القيمة المضافة، وتوفير مناصب الشغل، وتقليل الاعتماد على الواردات، وتحقيق التنويع الاقتصادي. وفي الجزائر، يمثل تطوير القطاع الصناعي أحد الأولويات الأساسية ضمن سياسات التنمية الاقتصادية، خاصة في ظل التحديات المرتبطة بالاعتماد الكبير على قطاع المحروقات والحاجة إلى تنويع مصادر الدخل الوطني.

وفي هذا الإطار، تسعى الجزائر من خلال سياستها الجمركية إلى دعم وترقية الصناعة الوطنية عبر جملة من الإجراءات الحمائية والتحفيزية، التي تهدف إلى تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية، وتشجيع الاستثمار في القطاعات الإنتاجية، وتقليص التبعية للأسواق الخارجية. غير أن فعالية هذه السياسة تبقى محل دراسة وتحليل من حيث مدى قدرتها على تحقيق إنعاش صناعي حقيقي ومستدام في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة.

1. إشكالية الدراسة:

في ظل التحديات الاقتصادية التي تواجهها الجزائر، وخاصة ضعف تنافسية الصناعة الوطنية أمام المنتجات الأجنبية، وتزايد الانفتاح التجاري، تبرز أهمية السياسة الجمركية كأداة لتنظيم التجارة الخارجية ودعم القطاع الصناعي.

وعليه يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية للدراسة في التساؤل التالي: إلى أي مدى تساهم السياسة الجمركية في إنعاش الصناعة في الجزائر؟

وينبثق عن هذا التساؤل مجموعة من الأسئلة الفرعية وهي كالتالي:

- ما المقصود بالسياسة الجمركية وما أهم أدواتها؟
- ما واقع الصناعة في الجزائر؟
- كيف تؤثر السياسة الجمركية على حماية وتطوير الصناعة الوطنية؟
- ما مدى فعالية السياسة الجمركية في دعم القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية في الجزائر؟

2. فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية:

- تساهم السياسة الجمركية بشكل فعال في إنعاش الصناعة في الجزائر من خلال حماية الإنتاج الوطني وتشجيع الاستثمار الصناعي.

الفرضيات الفرعية:

- توجد علاقة إيجابية بين السياسة الجمركية وحماية الصناعة الوطنية.
- تسهم السياسة الجمركية في تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية.
- لا تزال فعالية السياسة الجمركية محدودة بسبب الانفتاح التجاري والالتزامات الدولية.

3. مبررات اختيار الموضوع:

تتمثل أسباب اختيار الموضوع في أسباب ذاتية وأخرى موضوعية، وهي كالتالي:

أسباب ذاتية:

- توافق الموضوع مع التخصص والاهتمامات البحثية، مما يعزز عمق المعالجة وتحقيق الفائدة العلمية؛
- الاهتمام الشخصي بموضوع السياسات الاقتصادية ودورها في التنمية؛
- الرغبة في التعمق في دراسة السياسة الجمركية وتأثيرها على الاقتصاد الوطني؛

- تعزيز الرصيد العلمي في مجال الاقتصاد والتنمية الصناعية.

أسباب موضوعية:

- أهمية السياسة الجمركية في دعم الاقتصاد الوطني وتنظيم التجارة الخارجية؛

- الدور المحوري للصناعة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر؛

- الحاجة إلى تقييم فعالية السياسات الاقتصادية في دعم القطاع الصناعي؛

- قلة الدراسات التي تجمع بين السياسة الجمركية والإنعاش الصناعي في الجزائر.

4. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور السياسة الجمركية في إنعاش الصناعة في الجزائر، من خلال الجمع بين الجانب النظري الذي يعالج المفاهيم والأسس الفكرية المرتبطة بالسياسة الجمركية والصناعة ودراسة العلاقة بينهما، والجانب التطبيقي الذي يعتمد على دراسة حالة الجزائر، من أجل تحليل تقييم مدى مساهمة هذه السياسة في دعم وتطوير القطاع الصناعي وتحسين قدرته التنافسية.

5. أهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذه الدراسة من كونها تتناول موضوعا ذا بعد اقتصادي استراتيجي يتمثل في العلاقة بين السياسة الجمركية وإنعاش الصناعة في الجزائر. وتكمن الأهمية النظرية في إثراء الأدبيات المتعلقة بالسياسات التجارية والصناعة، بينما تتجلى الأهمية العملية في تقديم تقييم لفعالية السياسة الجمركية في دعم القطاع الصناعي بما يسمح باقتراح توصيات لتحسين أدائها.

6. حدود الدراسة:

- **الحدود المكانية:** تنحصر الدراسة في الجزائر، وذلك لما تمثله من نموذج وطني مهم في تبني السياسات الجمركية ودورها في إنعاش الصناعة.

- **الحدود الزمانية:** تتمثل في الفترة التي شهدتها الجزائر من تطورات وتحولات في السياسة الجمركية والصناعة.

7. منهج الدراسة:

استندت هذه الدراسة إلى مزيج من المناهج البحثية لضمان تناول الموضوع من جميع جوانبه بشكل شامل ودقيق. فقد اعتمدنا المنهج الوصفي في الجانب النظري، لتقديم إطار مفاهيمي متكامل حول متغيرات الدراسة المتمثلة في السياسة الجمركية والصناعة، مع استعراض أبرز المفاهيم والخصائص وعلاقة كل منهما بالآخر. أما الجانب التطبيقي، فتم الاعتماد على المنهج التاريخي لرصد مسار تطور المنظومة الجمركية الجزائرية والتحول الهيكلي التي طرأت على السياسة الجمركية والقطاع الصناعي.

8. صعوبات الدراسة:

- قلة المراجع التي تجمع بين الموضوعين بشكل مباشر؛
- تشتت المعلومات المتعلقة بالسياسة الجمركية وتحديثاتها المستمرة؛
- ضيق الوقت المتاح لإعداد الدراسة بالشكل الأمثل.

9. هيكل الدراسة:

من أجل الإجابة عن الإشكالية الرئيسية للموضوع ومعالجة تساؤلاته، بالإضافة إلى اختبار الفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية المرتبطة بالموضوع، سنقوم بتقسيم محتوى الدراسة إلى فصلين رئيسيين؛ حيث خصص الفصل الأول لتناول الإطار النظري للسياسة الجمركية في إنعاش الصناعة، متضمننا مبحثين؛ المبحث الأول مفاهيم أساسية حول السياسة الجمركية والصناعة، في حين فيتطرق المبحث الثاني إلى عرض أبرز الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع. أما الفصل الثاني فقد خصص لدراسة واقع السياسة الجمركية في إنعاش الصناعة في الجزائر، ويتضمن مبحثين؛ المبحث الأول الإطار المؤسسي والتوجهات الاستراتيجية للسياسة الجمركية في الجزائر، أما المبحث الثاني يتناول واقع القطاع الصناعي وآليات السياسة الجمركية الداعمة لإنعاشه في الجزائر.

الفصل الأول:

الإطار النظري للسياسة الجمركية في إنعاش الصناعة

تمهيد:

في ظل الأنشطة الاقتصادية المختلفة التي تتم بين الدول، وخاصة عمليات التبادل التجاري للسلع والخدمات، الذي يعرف بنشاط التصدير والاستيراد، توجب على الدول مراقبة مختلف أنواع البضائع عند دخولها أراضيها، وهنا برزت أهمية أنشطة الإدارات الجمركية على الحدود، والموانئ والمطارات، بهدف حماية الصناعة واقتصاد الدولة من أي بضائع تدخل أراضي البلاد، فتهدد صحة الأفراد والإنتاج المحلي وثروة الدولة، وهو ما وصلت إليه رقابة للمبادلات التجارية مكانا هاما وخاصة للنهوض بالصناعة المحلية خاصة والتنمية الاقتصادية عامة على صعيد سياسات التجارة الخارجية بشكل عام والسياسات الجمركية بشكل خاص، ضمن صلاحياتها المخولة إليها من تشريعات وإجراءات.

وعليه فإن البحث في ماهية السياسة الجمركية والصناعة يستدعي منا تخصيص مبحثين:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول السياسة الجمركية والصناعة

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول السياسة الجمركية والصناعة

تعد السياسة الجمركية من أهم الأدوات الاقتصادية التي تستخدمها الدول لتنظيم التجارة الخارجية وحماية الاقتصاد الوطني، من خلال مجموعة من الرسوم والتدابير التي تؤثر في حركة السلع والخدمات عبر الحدود. كما تشكل الصناعة ركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية لما لها من دور في زيادة الإنتاج وتحقيق القيمة المضافة وتوفير فرص العمل. ونظرا لوجود علاقة وثيقة بين السياسة الجمركية والقطاع الصناعي، فإن فهم المفاهيم المرتبطة بهما يعد ضروريا لإدراك أثر السياسات الجمركية في تطوير الصناعة وتعزيز تنافسياتها. وعليه، سنتناول في هذا المبحث أهم المفاهيم الأساسية المتعلقة بالسياسة الجمركية والصناعة، بما يسمح بفهم العلاقة بينهما.

المطلب الأول: مدخل نظري للسياسة الجمركية

تعتبر السياسة الجمركية من أبرز السياسات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدول لتنظيم المبادلات التجارية مع الخارج وحماية اقتصادها الوطني، حيث تؤثر بشكل مباشر في حركة السلع بين الدول وفي مستوى النشاط الاقتصادي المحلي. وعليه سنتطرق في هذا المطلب إلى مفهومها، خصائصها، وأهدافها، أنواعها.

أولاً- مفهوم السياسة الجمركية:

تتناول السياسة الجمركية بصورة رئيسية قطاع التجارة الخارجية الذي يضم حركة البضائع استيرادا وتصديرا، وتسعى الحكومات عادة من خلال السياسة الجمركية إلى التأثير في حركة تبادل السلع، فتشجع الصادرات عبر إعفاءها من كافة الرسوم والضرائب الجمركية، بهدف مساعدتها على إيجاد أسواق خارجية، مما ينعكس إيجابا على الميزان التجاري، وميزان المدفوعات، وعلى زيادة موارد الدولة من القطاع الأجنبي، كما أنها تعمل من خلال السياسة الجمركية على حماية الإنتاج الوطني والصناعة الناشئة، عبر إعفاء أو تخفيض الرسوم الجمركية على المواد الأولية الداخلة في الصناعة المحلية، والآلات والتجهيزات الإنتاجية المستخدمة في عملية التصنيع عبر أسس وقواعد معينة، كما يتم رفع الرسوم الجمركية على السلع المستوردة والمماثلة للإنتاج المحلي لتمكين السلع المحلية من منافسة هذه السلع¹.

وتعرف أيضا على أنها السياسة التي لا تقتصر على دراسة مستوى التعريفات الجمركية وتغيرها بل تمتد إلى دراسة ذلك الفن الجمركي في حد ذاته لأن الوضع الاقتصادي يؤثر في السياسة الجمركية، كما أن هذا الوضع يؤثر في الحال الذي تستقر عليه السياسة الجمركية، وهكذا فإن السياسة الجمركية تتأثر تبعا لما يكون عليه الحال في

¹ غزل الحوري، أثر السياسة الجمركية على الاقتصاد السوري في ظل تحرير التجارة الخارجية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2014-2015، ص 142.

التجارة الخارجية أو التجارة الجمركية، كما أن السياسة الجمركية لا تؤثر فقط في كيان الدور الاقتصادي ولكن لها دورها في توجيه علاقاتها السياسية مع الدول الأجنبية، أو في تصرفاتها السياسية بوجه عام¹.

إن مصطلح النظام الجمركي ينصرف إلى نظام التعريف الجمركية السائدة من حيث هل تتبع الدولة نظام التعريف القيمي أو النوعية أو تأخذ بالإثنين معا، ومن يتم تحديد جداول التعريف وبنودها وفقا لهذه الأنظمة والسياسات وأيضا يمكن أن ينصرف مفهوم النظم الجمركية إلى الأبعاد التنظيمية للإدارة الجمركية ذاتها، ومن ثم يدخل الموضوع في هذه الحالة في إطار ونظرية التنظيم ويرتبط لحد بعيد بالأداء الإداري للمنظمة الجمركية وهياكلها التنظيمية وحدود السلطة والمسؤولية وغيرها من الوظائف الإدارية الأخرى².

والمقصود بالسياسة الجمركية مجموعة الإجراءات المتمثلة بالقوانين والأنظمة التي تفرضها الدولة على البضائع التي تجتاز حدودها دخولا أو خروجاً، وكذلك الإجراءات التي تفرض على البضائع التي تجتاز حدود الدولة، وأيضا التي تفرض على السلع المنتجة منها من أجل تحقيق أهداف معينة³.

وبمفهوم آخر السياسة الجمركية هي مجموعة الإجراءات والأدوات التي تتخذها الدولة في مجال سياستها التجارية بغرض توجيه حركة الصادرات والواردات، من أجل الوصول إلى غايات وأهداف مستمدة من السياسة الاقتصادية.

وبذلك تعني السياسة الجمركية مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة، والتي تنفذ عن طريق إدارة الجمارك، ولذلك فهي من أدوات السياسة المالية الهادفة إلى تحقيق أهداف اقتصادية وسياسية واجتماعية⁴.

ومن التعاريف السابقة توصلنا إلى أن السياسة الجمركية هي مجموعة الإجراءات والقوانين التي تفرضها الدولة على السلع والخدمات عند عبورها حدود الدولة في الداخل والخارج وذلك بهدف حماية الصناعة المحلية وغرضها المالي في الحصول على موارد مالية للخزينة العمومية.

¹ رجب الإسلام تومي، صفية علاوي، مساهمات السياسات الجمركية في تحقيق تنمية مستدامة- دراسة حالة الجزائر، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 24، العدد 02، 2021، ص 108.

² عمار ميلودي، بوعلام ولهي، السياسة الجمركية وإشكالية ترشيد الواردات في ظل تقلبات أسعار المحروقات- دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2015-2017، مجلة دفاتر اقتصادية، العدد 15، سبتمبر 2017، ص 248.

³ عمر شتاتحة، تأثير السياسة التجارية على ميزان المدفوعات في الدول النامية- دراسة حالة الجزائر 1990-2019، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2014-2015، ص 16.

⁴ عبد العالي مسعودي، عبد القادر لحسين، أثر السياسة الجمركية على ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 07، العدد 02، جوان 2023، ص 84.

ثانياً - خصائص السياسة الجمركية:

يمكن إبراز أهم خصائص السياسة الجمركية في النقاط التالية¹:

- تعتبر السياسة الجمركية كجزء من السياسة المالية، باعتبارها تساهم في الإيرادات العامة للدولة من خلال الضرائب والرسوم والإتاوات، التي تفرض على الصادرات والواردات، والتي تقوم بها الإدارة الجمركية بتحصيلها على حركة السلع الداخلة والخارجة، والعابرة للإقليم الجمركي للدولة ثم تقوم بوضعها في الخزينة العمومية؛
- تعتبر السياسة الجمركية جزء لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية العامة للدولة، وتعد المضلة التي تتأسس تحتها السياسات المتخصصة في دعم وحماية الإنتاج الوطني وتسير عمليات التبادل التجاري، بهدف رفع مستوى رفاه الشعب وتحسين معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق الأهداف المرجوة في الدولة المعنية؛
- تتناول السياسة الجمركية بصورة رئيسية قطاع التجارة الخارجية الذي يضم حركة البضائع استيراداً وتصديراً حيث تسعى الدول من خلالها إلى التأثير في حركة تبادل السلع، فتشجع الصادرات عبر إعفاءها من كافة الرسوم والحقوق الجمركية بهدف مساعدتها على إيجاد أسواق خارجية، مما ينعكس إيجاباً على الميزان التجاري، وميزان المدفوعات، وعلى زيادة موارد الدولة من النقد الأجنبي؛
- تسعى الدول من خلال السياسة الجمركية إلى حماية الإنتاج الوطني والصناعة الناشئة، عبر إعفاء أو تخفيض الرسوم الجمركية على المواد الأولية الداخلة في الصناعة المحلية، والآلات والتجهيزات الإنتاجية المستخدمة في عملية التصنيع عبر أسس وقواعد معينة، كما ويتم رفع الرسوم الجمركية على السلع المستوردة والمماثلة للإنتاج المحلي، لتمكين السلع المحلية من منافسة هذه السلع؛
- تتأثر السياسة الجمركية بنظام التجارة الخارجية للدولة، وما ترتبط به من معاهدات واتفاقيات دولية، تتضمن تسهيلات جمركية، أو تخفيضات، أو إعفاءات مقدمة ومتحصلة مع الأطراف المتعاقدة في هذه الاتفاقيات؛
- تركز السياسة الجمركية أساساً على الإدارة الجمركية والنظم والتشريعات الجمركية، والتعريف الجمركية التي تعد من أهم مكونات السياسة الجمركية.

¹ غزل الحوري، مرجع سبق ذكره، ص 143.

ثالثا - غايات السياسة الجمركية:

تسعى السياسة الجمركية إلى تحقيق مجموعة من الغايات الاقتصادية والمالية والتجارية، فهي لا تقتصر على تحصيل الرسوم الجمركية فقط، بل تمتد إلى حماية الاقتصاد الوطني وتنظيم المبادلات التجارية. كما تتسم في تشجيع التجارة الدولية وتسهيل حركة السلع مع ضمان الرقابة عليها. إضافة إلى ذلك، تعد أداة فعالة لدعم التنمية الاقتصادية وتنفيذ توجهات السياسة التجارية والخارجية للدولة. وتتمثل الأهداف الأساسية للسياسة الجمركية فيما يلي:

1. حماية فضاء اقتصادي: تشكل حماية الاقتصاد الوطني العلة التاريخية لوجود الجمارك. بيد أن أهداف هذه الحماية شهدت تطورا جذريا مع مرور الزمن؛ فبعدما كان الأمر يتعلق في الأصل بردع تصدير المنتجات الفلاحية التي كان يخشى أن تتعرض لخطر الافتقار إلى القدرة على تلبية الاستهلاك الداخلي وأن يؤدي نقصها إلى المجاعة وغيرها من الاضطرابات، توجه فيما بعد اهتمام السياسة الجمركية بدافع من الثورة الصناعية، نحو مكافحة المنافسة الأجنبية. فأضحى من الضروري إلحاق بفرض الحقوق على التصدير، الذي يعتبر الصورة الأصلية للحماية، أدوات جديدة تمكن من ضبط الحماية بحاجيات التموين الوطنية. وهكذا تم استكمال الحقوق الجمركية بتدابير غير تعريفية أي القيود الكمية. وتبقى هاتان الصورتان المتكاملتان للحماية بعد التفتيح والتطوير والضبط تمثلان الأداتين الأساسيتين للسياسة الجمركية¹.

2. ترقية فضاء اقتصادي: عادة ما يماثل دور الجمارك بدور "دركي الحدود" دون أخذ بعين الاعتبار أهمية الدور الذي لعبته ولا تزال تلعبه في ترقية النشاطات الصناعية ودعمها، ولاسيما عند التصدير. صحيح أن رسوخ مهمتها الضريبية تحجب في كثير من الأحيان، وللأسف، المكانة الرئيسية التي تتبوؤها كعنصر يعمل على تسهيل التبادلات. بيد أن هذه المهمة الاقتصادية تجد في تحرير التجارة والتفكيك التعريفي الفرصة لتأكيد مكانتها أكثر فأكثر. ويتعلق الأمر هنا بالجانب الهجومي للسياسة الجمركية الذي تم تجسيده منذ فترة طويلة عن طريق وضع آليات ترمي إلى العمل على إبطال آثار الحماية التعريفية. ومن ثمة تم تصور أنظمة اقتصادية متنوعة تتماشى مع حاجيات المؤسسات وتطورها بشكل مستمر وتمثل المناطق الحرة، المستثناة بشكل صوري من الإقليم الجمركي الصورة الأكثر تحررا لهذه الأنظمة².

3. مرافقة السياسات العلاقات الخارجية والدعم التنمية: لا تعد الفكرة القائلة بإمكانية اعتبار السياسة الجمركية كأداة للعلاقات الخارجية، بل وحتى الأجنبية، فكرة جديدة، إذ يمكن اعتبار حظر الاستيراد والتصدير الذي ضربته فرنسا على البضائع الإنجليزية في القرن التاسع عشر (العام الثاني للثورة الفرنسية) والذي أدى إلى الحصار القاري، بمثابة الظاهرة الأولى لما يمكن ماثله أكثر في يومنا الحاضر بتدابير الحضر التي تتخذ ضد بلد معين.

¹ إليزابيت نثاريل، دور الجمارك في العلاقات التجارية الدولية، دار النشر ICTIS، الجزائر، ديسمبر 2008، ص 24.

² المرجع نفسه، ص 39.

وبالمقابل، تمنع المبادئ الرئيسية للغات، لاسيما المبدأ الأول منها والمتعلق بمعاملة الدولة الأكثر رعاية¹ وكذا مبدأ المعاملة بالمثل، الدول الأعضاء من اللجوء إلى تفضيلات تعريفية بغرض تشجيع إقامة علاقات تجارية مفضلة بين بلدان أو مجموعات من البلدان. وإذا كانت هذه الفلسفة القائمة على عدم التمييز تبدو في الظاهر مفيدة في نظام يدعو إلى التحرير الشامل للتبادلات والقضاء على كل أشكال الحماية إلا أنها تمثل عقبة رئيسية على توسع العلاقات العادلة بين البلدان المصنفة والبلدان النامية مما أدى إلى استدعاء عام 1964، بضغط من هذه الأخيرة، المؤتمر الأول للأمم المتحدة حول التجارة والتنمية قصد إرساء قواعد إعادة تعديل الاتفاق العام للسماح بأخذ الوضعية الخاصة للبلدان النامية في الحسبان.

ولقد أصبحت تمثل المعاملة التفضيلية التي تمنحها البلدان المتطورة للواردات ذات منشأ البلدان النامية في يومنا الحاضر، جزء لا يتجزأ من السياسات التنموية. وتوجد أنظمة تفضيلات تجارية مختلفة يمكن إدراجها تحت ثلاث أصناف كبيرة: نظام التفضيلات الشامل، الأنظمة التفضيلية الخاصة، اتفاقات الشراكة أو التبادل الحر بين البلدان المصنعة وبلدان أو مجموعات بلدان نامية².

ومن خلال ما سبق توصلنا إلى أن أهداف السياسة الجمركية تتمثل فيما يلي³:

- تشجيع الاستثمار وتعزيز قدرة الصناعة الوطنية على المنافسة؛
- تسهيل حركة التبادل التجاري بين الدول؛
- المساهمة في رفع إيرادات خزينة الدولة؛
- مراقبة حركة المسافرين والبضائع ووسائل النقل العابرة للحدود؛
- مكافحة التهريب؛
- المساهمة في حماية المجتمع المحلي والبيئة من المواد لخطرة؛
- المساهمة في مراقبة الأنشطة التجارية لمنع غير المشروع منها وفقا لتشريعات السارية المفعول؛

¹ مبدأ الدولة الأكثر رعاية: يقصد به تمكين الدول النامية بالحصول على بعض المزايا أو التسهيلات المعينة والتي لا تسمح بتعميمها على باقي الدول المتقدمة. (أنظر: أسماء مولاي، النظام الجمركي في ظل قانون التجارة الدولية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 20)

² إليزابيت نتاريل، مرجع سبق ذكره، ص ص 48، 49.

³ رحاب الإسلام تومي، صفية علاوي، مرجع سبق ذكره، ص 109.

- تهدف القيود الجمركية إلى تحقيق غرضين عامين، مالي وحماي؛ فيطلق على الغرض الحماي، عندما يهدف إلى حماية صناعة معينة أو التأثير على حجم الواردات، أو على سعرها، ويكون الغرض كذلك ماليا، إذا كان المقصود من تطبيقه الحصول على موارد مالية للخزينة العمومية¹.

رابعاً - أنواع السياسة الجمركية:

تختلف السياسة الجمركية من دولة إلى أخرى حسب الأهداف الاقتصادية والتجارية التي تسعى إلى تحقيقها، وكذلك وفق درجة انفتاح الاقتصاد على الأسواق الخارجية والظروف الاقتصادية السائدة. وبناء على ذلك، تتعدد أنواع السياسة الجمركية بين سياسات تهدف إلى الحماية وأخرى إلى التحرير أو تشجيع المبادلات التجارية بما يخدم متطلبات التنمية الاقتصادية.

وعموماً يمكن تصنيف السياسة الجمركية إلى نوعين رئيسيين هما:

1. السياسة الجمركية الحمائية: تعرف الحمائية بأنها مجموعة التدابير والقيود التي تحظر أو تحد من شراء السلع من الخارج من قبل سكان بلد ما، أو عن طريق زيادة أسعار منتجات البلدان المستهدفة وبالتالي الحماية ضد المنافسة من المنتجين الأجانب².

وعليه تتمثل سياسة الحماية في قيام الدولة بتقييد حرية التجارة مع الدول الأخرى بإتباع بعض الأساليب كفرض رسوم جمركية على الواردات، أو وضع حد أقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية معينة مما يوفر نوع من الحماية للأنشطة المحلية من المنافسة الأجنبية.

حيث تتبع الدولة أساليب للحماية في المجال التجاري أي النشاط الجمركي على المستوى القومي³:

- حماية القيمة الخارجية للعملة من التدهور بإتباع أسلوب الرقابة على الصرف؛
- حماية الصناعة الوطنية باقتراح الحماية لصناعات الناشئة على أنها لا تستطيع المنافسة للصناعات الأجنبية التي تنتج سلعا مماثلة لها؛
- إتباع نظام الحصص وذلك بقيام الحكومة بوضع حد أقصى لما يصرح له من سلع ما خلال فترة زمنية معينة؛

¹ عمر شتاتحة، مرجع سبق ذكره، ص 17.

² إيمان خنف، الداوي الشيخ، الحمائية والأزمة، المؤتمر الدولي الافتراضي حول التجارة الدولية بين الحاضر والمستقبل، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، 19-20 جوان 2021، ص 310.

³ السيد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص ص 149، 150.

- معالجة البطالة من خلال توفير الحماية للصناعات المحلية ضد المنافسة الأجنبية التي تهدد بالإفلاس وبالتالي تسريح العمال.

2. **السياسة الجمركية التحررية:** وهي سياسة تجارية يتبعها معظم الاقتصاديين الكلاسيكيين تهدف إلى تخفيض أو إلغاء كلي للتعريفات الجمركية.

وتعرف هذه السياسة بأنها السياسة التي تتبعها الدولة عندما لا تتدخل في التجارة بين الدول وذلك من خلال التعريفات الجمركية والحصص ووسائل أخرى¹.

كما يوجد أربعة أنواع للرسوم الجمركية (التعريفات الجمركية) وتتمثل فيما يلي²:

- الرسوم الجمركية القيمية: وهي فرض نسبة مئوية معينة من قيمة الواردات؛
- الرسوم الجمركية النوعية: تفرض على أساس عدد أو وزن السلعة المستوردة حيث يمكن ترجمة الرسم إلى قيمة؛
- الرسوم الجمركية المركبة: فهي تتضمن رسماً قيمياً معيناً يضاف إلى رسم نوعي بغرض التمييز بين أنواع السلعة الواحدة؛
- الرسوم الاسمية: تهدف إلى إبقاء أسعار السلع شبه ثابتة فإذا ارتفعت أسعار السلع في الأسواق الخارجية يخفض الرسم والعكس صحيح.

المطلب الثاني: عموميات حول الصناعة

تعد الصناعة من القطاعات الاقتصادية الحيوية التي تلعب دوراً أساسياً في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ تساهم في خلق القيمة المضافة وتوفير فرص العمل وتعزيز الصادرات، كما تعتبر الصناعة إحدى الركائز الأساسية لهيكل الاقتصاد الوطني وتحقيق النمو المستدام، من خلال تحويل المواد الأولية من دولة إلى أخرى حسب مستوى التطور الاقتصادي والتكنولوجي. وعليه، سنتطرق في هذا المطلب إلى تقديم عموميات حول الصناعة من حيث نشأتها، مفهومها، أهميتها.

أولاً- لمحة تاريخية عن الصناعة:

مرت الصناعة بعدة مراحل تاريخية طويلة ترجع بدايتها منذ ظهور الإنسان في المجتمع البدائي، ثم بلغت مستويات عالية في المرحلة المعاصرة، وقد عرف تطورها بالمرحلة التالية:

¹ محمد صفوت قابل، تحرير التجارة الخارجية، دار الحكمة للنشر، القاهرة، مصر، 2002، ص 22.

² عبد الرحمن بلخنيش، آثار الإصلاحات الجمركية على التجارة الخارجية للجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بن يوسف خدة، الجزائر، 2007-2008، دون صفحة.

1. مرحلة الصناعة المنزلية:

كانت الصناعة بشكلها الأولي على هيئة نشاطات منزلية تعتمد على القطاع الزراعي الريفي. وقد عرفت المرأة في ذلك الوقت بالمرأة الريفية تقوم بصناعة وحياسة الملابس والغزل والنسيج فيما مارس الرجل أدوات العمل والطبخ وغيرها من المواد الضرورية للمنزل والإنتاج، إضافة إلى عمله الأساسي في الزراعة وقد اتصف هذا النشاط بالوسائل البدائية والعمل اليدوي، كان هدفه الأساسي تلبية احتياجات العائلة بالمنتجات الضرورية من أجل العيش فقط دون تخصيص أي جزء منه للسوق بسبب قلة الحجم الإنتاجي في ذلك الوقت.

ومع مرور الزمن تحول إلى مورد رئيسي لدخل بعض الأسر عندما تحول إلى إنتاج مخصص للتبادل في السوق على شكل خدمات صناعية للغير¹.

2. المرحلة الحرفية:

تطور في هذه المرحلة النشاط الصناعي بصورة تدريجية خلال السياق التاريخي لتطور العمل، حيث تحول بعض المنتجين المنزليين إلى أفراد متخصصين بنشاط معين لحرفيين أو صناع كالحدادين، والنجارين والصاغة والخرفيين والنساجين وغيرهم. حيث كان نشاطهم مخصصا للسوق وليس لإشباع حاجة العائلة فقط.

وبذلك أصبح عمل الحرفيين يتمحور حول إنتاج سلع صناعية معينة بتوصية من المستهلك، ليتحول النشاط إلى صنع المنتجات وعرضها للبيع في السوق دون الحاجة إلى توصية مسبقة.

وقد بقيت الحرفية حتى القرون الوسطى النمط الصناعي السائد، ووصلت أعلى مستوياتها في فترة البناء الورشي في الدول الأوروبية، حيث تعتبر الحرفية مرحلة مهمة في تطور الصناعة، ويعود لها الفضل في تطور قوى الإنتاج وتحسين أدوات العمل، التي وضعت اللبنة الضرورية لمرحلة التعاونية الرأسمالية البسيطة. غير أن بعض الصناعات الحرفية، وخاصة في مجالات الغزل والنسيج والخشب والأثاث والمنتجات السياحية التي تعد في الوقت الحاضر، من النشاطات الرئيسية في كثير من الأقطار مثل الهند، وباكستان، وإيران ومصر..... الخ².

3. مرحلة التعاونية الرأس مالية البسيطة:

تهتم بتنظيم الإنتاج الصناعي الرأسمالي، وهي عبارة عن مشغل صغير يقوم رب العمل أو المنتج المقندر باستخدام العمال الحرفيين لقاء أجور معينة لصنع منتجات تحت سقف واحد، وذلك بموجب تقنية يدوية.

¹ مدحت القرشي، الاقتصاد الصناعي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص 17.

² عبد الوهاب عبدات، واقع الصناعات الغذائية وآفاق تطورها في الجزائر خلال الفترة (1997-2007)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010-2011، ص 4.

حيث مكنت هذه الوسيلة من بسط الرقابة داخل المشغل، مما يخلق جوا من المنافسة بين العاملين، إلى جانب الاقتصاد في نفقات الإنتاج ووسائل النقل. إلا أن هذا النمط من التعاون الإنتاجي بقي محدود الفائدة لغياب تقسيم العمل الذي يعود له الفضل الأكبر في رفع إنتاجية العمل، وزيادة الإنتاج وتخفيض نفقاته وبالتالي زيادة الأرباح¹.

4. مرحلة الثورة الصناعية:

تعد هذه المرحلة مرحلة حاسمة في تاريخ البشرية، تميزت بظهور الآلات وتحول أساليب الإنتاج من العمل اليدوي إلى التصنيع الآلي، كما أدت إلى تغييرات عميقة في مختلف القطاعات أبرزها الصناعة والنقل وأسهمت في تسريع وتيرة التطور التكنولوجي الذي شكل أساسا للتقدم في القرون التالية.

ويقصد بالثورة الصناعية Industrial Revolution أنها أهم تطور فردي في تاريخ البشرية خلال القرون الثلاثة الماضية، يتمثل في استخدام أساليب وتقنيات وتنظيمات جديدة في إنتاج السلع، أدى إلى تغييرات شاملة في أنماط الحياة، والسكن، والعمل والسياسة، وحتى العلاقات الاجتماعية².

بدأت الثورة الصناعية في إنجلترا وفي غرب أوروبا في النصف الأخير من القرن الثامن عشر³. وتتمثل الأسباب الأساسية لقيام الثورة الصناعية في أوروبا فيما يلي:

- **العامل السكاني:** بدأ سكان أوروبا في الازدياد منذ أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر (1760-1840) نتيجة لانخفاض معدلات الوفيات، مما أدى إلى ارتفاع معدل الزيادة الصافية في عدد السكان، بالنظر إلى هذا النمو مع بقاء المساحة الأرضية ثابتة، من الطبيعي أن تتخفض مستويات المعيشة بشكل حاد⁴. وهذا ما أثار قلق بعض المفكرين، وعلى رأسهم المصلح الاجتماعي الاقتصادي "مالتس"، الذي أبدى تشاؤمه من هذا التزايد السريع في عدد السكان وما قد يترتب عليه من آثار اقتصادية واجتماعية سلبية.

إلا أن الثورة الصناعية قلبت هذه المعادلة، إذ كانت كفيلة بتحقيق زيادة هائلة في الإنتاج في مختلف الميادين، بشرط توافر الأيدي العاملة وحرية العمال في اختيار المهن والتنقل بين الأعمال كما حدث في إنجلترا، أما في بعض دول أوروبا الأخرى ورغم الزيادة السكانية التي كان من المفترض أن تخلق وفرة في الأيدي فإن القوانين التي سنت لحماية مصالح الإقطاعيين حالت دون الاستفادة من هذه الوفرة، مما أعاق تطور الصناعة فيها.

¹ عبد الوهاب عبدات، مرجع سبق ذكره، ص 4.

² Peter N. Stearns, *The Industrial Revolution in World History*, 4th Ed, Westview Press, Boulder Colorado, United States, 2013, p 1.

³ حازم البيلوي، *المجتمع التكنولوجي الحديث*، مطبعة أطلس، القاهرة، مصر، 1972، ص 17.

⁴ GREGORY CLARK, *Review Essay: The Enlightened Economy. An Economic History of Britain, 1700- 1850* By Joel Mokyr, *Journal of Economic Literature*, Vol 50, N° 01, 2012, p 98.

ويمكن القول بشكل عام أن زيادة السكان ساهمت في زيادة عرض العمل وهو ما مكن المشروعات من تلبية احتياجاتها من العمالة بأجور مناسبة، كما ن هذه الزيادة السكانية أدت إلى اتساع نطاق الطلب على السلع والخدمات، وبالتالي إلى نمو السوق الصناعي وعدم وجود مشكلة في تصريف فائض الإنتاج¹.

- **رأس المال:** يعتبر تراكم رؤوس الأموال عاملاً أساسياً لنجاح أي نمو صناعي أو اقتصادي عموماً، فرأس المال ضروري لتمويل الدراسات والأبحاث والاختراعات والابتكارات وإجراء التجارب، وهو كذلك لازم لتمويل تكاليف الإنتاج وعمليات التسويق. لذلك لم يكن من الممكن أن تقوم الثورة الصناعية لم تتوفر البلاد الأوروبية التي قامت فيها هذه الثورة على الأموال اللازمة للتمويل. ولعل أهم المصادر التي مكنت الدول من توفير رؤوس الأموال اللازمة، كانت الفتوحات الاستعمارية والاكتشافات البحرية التي حدثت على الأخص في السنوات الأخيرة في القرن الخامس عشر والسنوات الأولى من القرن السادس عشر، فقد مكنت هذه الاكتشافات والفتوحات الدول الاستعمارية من تحقيق مكاسب ضخمة ووفرت لها رؤوس الأموال اللازمة لانطلاق الحركة الصناعية².

- **سياسة الحرية وعدم التدخل:** لقد تغيرت سياسة الدولة منذ القرن السابع عشر والثامن عشر فبدأت تحد من سلطة النقابات الطائفية التي كانت تتمتع بنفوذ كبير وتحد من احتكاراتها وتدخلها المباشر في الإنتاج والتجارة. فتمتع الفرد بالحرية الاقتصادية كان امتداداً لمبدأ الفردية التي دافعت عنه بعض دول أوروبا.

لذلك نجد الحكومات تتبع سياسات الحرية وتترك الباب مفتوحاً للأفراد لدخول ميادين الإنتاج المختلفة وتخفيض من الضرائب المفروضة على رؤوس الأموال الموظفة في الصناعة وتحمي حقوق الاختراع وتتبع وسائل أخرى لتدعيم أركان سياسة الحرية الاقتصادية³.

5. مرحلة الصناعة الآلية:

ظهرت تطورات تكنولوجية هامة في النصف الثاني من القرن العشرين تميزت بالآلية، وأحدثت آفاقاً اقتصادية واجتماعية بعيدة المدى. ولم تقتصر التطورات التكنولوجية التي حدثت خلال هذه الفترة على أوروبا والولايات المتحدة بل شملت اليابان كذلك، حيث ظهر خلال هذه الفترة المصنع الكامل الآلية. حيث لم يقتصر استخدام الآلات على تحويل المواد الأولية إلى سلع جاهزة وتعبئتها للتوزيع، بل شمل المناولة وتحريك المواد والأجزاء عبر كل مراحل العملية الإنتاجية. وأصبح عمل الآلات يراقب بأجهزة إلكترونية لضمان وصول المواد

¹ محمد عبد العزيز عجمية، محمد محروس إسماعيل، التطور الاقتصادي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، دون سنة، ص ص 61، 62.

² أحمد حسن البرعي، الثورة الصناعية وآثارها الاجتماعية والقانونية، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1982، ص 16.

³ محمد عبد العزيز عجمية، التطور الاقتصادي في أوروبا والوطن العربي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1983، ص 61.

والأجزاء بالكمية المطلوبة، في الوقت المناسب وبالجودة والمواصفات المرغوبة. وأصبح بالإمكان تصليح الانحرافات التي تحدث بواسطة وسائل إلكترونية، وأصبحت السلع تغلف وتعبأ من دون أن تلمسها أيد بشرية.

ومن بين الآلات الأوتوماتيكية التي استعملت في الميادين الصناعية يمكن ذكر: آلات اللحام، آلات السيطرة النوعية العددية، الإنسان الآلي، أنظمة المطابقة الأوتوماتيكية، أنظمة الإنتاج الأوتوماتيكية، وغيرها. ويمكن لمس أهمية التطورات التكنولوجية لهذه الفترة من خلال الحواسيب الإلكترونية والإنسان الآلي¹.

ثانيا - مفهوم الصناعة وخصائصها:

يستند هذا المفهوم إلى استغلال الأساليب الجديدة لإنتاج الثروة، حيث ارتبط هذا المفهوم باستبدال اليد العاملة بآلات مسيرة للطاقة، والتي تنتج مواد صناعية بكميات كبيرة، ولاستغلال كل عوامل الاقتصاد في الإنتاج لابد من²:

- جمع المصانع التي تنتج نفس المنتجات الوسيطة، واستغلال الفضلات لتقليل التكاليف؛

- توحيد الإشراف على الإنتاج لخفض أصناف سلعة معينة؛

- لابد من التخصص في الإنتاج والتوسع فيه.

وبذلك تأخذ كلمة "الصناعة" معنيين أساسيين بحسب هدف استخدامها. فالصناعة بمعنى النشاط الصناعي قد يقصد بها كل الإجراءات المتخذة من قبل الوحدات الاقتصادية في المجتمع من أجل تحويل خام أو سلع وسيطة إلى سلع أخرى تعتبر من وجهة نظرها سلعا نهائية. وبموجب هذا التعريف نميز الصناعة عن بقية النشاطات الاقتصادية في المجتمع كالزراعة، الخدمات.... الخ³.

¹ إيمان بوشنقير، دور الصناعة والمناطق الصناعية في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، الملنقى الوطني حول التأهيل المناطق الصناعية في الجزائر كم دخل تعزيز نقاط الضعف في المبيعات والانتصارات خارج المحروقات الواقع في الجزائر والآفاق والنجاح 2015، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 19 أكتوبر 2015، دون صفحة.

² جميلة مدني، إستراتيجية التنمية الصناعية الجديدة في ظل العولمة الاقتصادية مع الإشارة إلى الواقع والآفاق بالجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التخطيط والإحصاء، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014-2015، ص 46.

³ أحمد سعيد بامخرمة، اقتصاديات الصناعة، الطبعة الثانية، دار الزهراء للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2001، ص 15.

حيث عرف الخزاعي الصناعة بأنها حرفة الصانع، وعمله الصناعة، صنعه يصنعه فهو مصنوع¹، وعرفها ابن خلدون بأنها ملكة في أمر عملي فكري وهي الكسب من الأعمال الإنسانية²، وبالتالي الصناعة هي حرفة الصانع وعمله هو الصناعة، وصنع الشيء أي جعله مصنوعاً وصنيعاً³.

كما عرفت الصناعة على أنها ما تقوم به من إنتاج بفعل الجهد البشري بتحويل الموارد من صورة معينة إلى صورة أخرى أكثر نفعاً لحاجات الإنسان في تحقيق منفعة الشكل فتعمل على خلق المنفعة حيث لم يكن لها وجود من قبل أو تعمل على إضافة المنفعة إلى موارد اقتصادية تحتوي أصلاً على قدر معين منها، فيقتصر دور الصناعة على خلق المنفعة ولا يتعلق الأمر هنا بخلق المادة (كما كانت تعتقد مدرسة الطبيعيون المسمون بالفيزقراط) فخلق المادة من الله سبحانه وتعالى⁴.

فالصناعة هي نشاط اقتصادي إنتاجي، يتمثل في عملية تحويل المواد الخام المستخرجة من الطبيعة (فوق الأرض أو تحتها وكذلك المواد الفلاحية إلى سلع وخدمات (وسيطه ونهائية) تحمل طبيعة صناعية وذات قيمة أعلى وهذا باستخدام أدوات مناسبة، هذه الأدوات قد تكون سلع أنتجت في هذا النشاط الإنتاجي والتي تسمى سلع إنتاجية (رأسمالية)⁵.

أي الصناعة بمعنى النشاط الصناعي يقصد بها تحويل المواد الخام من حالة إلى أخرى من قبل الوحدات الاقتصادية في المجتمع، بغية إشباع حاجات معينة محلية أو بهدف تصدير المنتجات المصنعة أو نصف المصنعة، مهما ساهمت فيها من أيدي عاملة أو أتمتة⁶.

¹ علي بن محمد ابن مسعود الخزاعي، تخريج الدلالات السمعية على ما كان في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم من الحرف والصنائع والعمالات الشرعية، تحقيق إحسان عباس، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1975، ص 776.

² عبد الرحمن بن محمد ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، تحقيق: عبد الله محمد الدرويش، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار البلخي، دمشق، سوريا، 2004، ص 90.

³ سميحة ديفل، الحرف والفنون التطبيقية، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر، تخصص آثار إسلامية، قسم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2، الجزائر، 2021-2022، ص 7.

⁴ حسن عبد العزيز حسن، اقتصاديات الموارد، الطبعة الثالثة، زهراء الشرق للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، دون سنة، ص 67.

⁵ محمد ديمي، دور ومساهمة القطاع الصناعي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2000-2021، مجلة دفاتر بوادكس، المجلد 13، العدد 01، 2024، ص 22.

⁶ لبنى ناصر، الإستراتيجية الصناعية ومساهمتها في ترقية التنويع الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص مانجمنت واقتصاد تطبيقي، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريش، الجزائر، 2019-2020، ص م.

من خلال التعاريف السابقة، يتبين لنا أن الصناعة تتميز عن غيرها من الأنشطة الاقتصادية الأخرى بالعديد من الخصائص، مما يجعلها قادرة على تلعب دورا أساسيا وحيويا في تنمية الاقتصاد الوطني. ومن أبرز هذه الخصائص نجد¹:

- تتميز الصناعة بأنها نشاط كثيف مقارنة بالحرف الأخرى كالزراعة أو الرعي، التي ترتبط بالأرض بصورة أساسية وتشغل مساحات محدودة حسب نوع كل صناعة وطبيعتها؛
 - تعد مناطق التركيز الصناعي أكثر سكانا مقارنة بأي نشاط آخر؛
 - تعد الصناعة أوسع الحرف انتشارا، حيث توجد في كل مكان ولو بصورة مختلفة؛
 - يتميز المجتمع الصناعي بارتفاع مستوى المعيشة والمستوى الثقافي والحضاري²؛
 - تحتاج الصناعة إلى رؤوس أموال كبيرة بخلاف الأنشطة الأخرى؛
 - تساهم الصناعة بجزء كبير في الدخل الوطني للدول؛
 - تلعب الصناعة دور كبير في تطوير العلاقات بين الدول وتوجيه سياساتها؛
 - معظم الصناعات تعتمد على استخدام الآلات التي تعتمد على استخدام الطاقة في العمليات الإنتاجية؛
 - تتمتع الصناعة بقدرتها الكبيرة على استيعاب الأيدي العاملة وخصوصا الصناعات كثيفة العمل³.
- استنادا إلى التعاريف والخصائص السابقة، يتضح أن الصناعة تمثل مجموعة الأنشطة الإنتاجية التي تهدف إلى تحويل الموارد المتاحة إلى سلع وخدمات صناعية، بما يساهم في زيادة الإنتاج الوطني وتعزيز النمو الاقتصادي.

¹ مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص 26.

² صليحة يعقوب، العولمة وآثارها على القطاع الصناعي الجزائري، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2008-2009، ص 33.

³ مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص 39.

ثالثا - أهمية الصناعة:

أصبحت أهمية قطاع الصناعة تتزايد في اقتصاديات الدول، خاصة النامية، لما لها من مميزات نوجزها كالتالي:

- يتميز قطاع الصناعة عن بقية القطاعات في الاقتصاد كالزراعة والخدمات والمواد الأولية بقدرته على تحقيق غلة متزايدة بصورة مستمرة وديناميكية. ويعزى ذلك للأسباب التالية¹:

▪ إن قطاع الصناعة هو من أكثر القطاعات الاقتصادية قدرة على استيعاب التقنية الحديثة والمتقدمة وتحويلها إلى زيادة في الإنتاجية؛

▪ إن طبيعة محدودية أحد عوامل الإنتاج كالأرض في قطاع الزراعة والمواد الخام أو الطبيعية في قطاع المواد الأولية يجعلها عرضة لسريان "قانون الغلة المتناقصة" الأمر الذي هو أقل حدوثا نسبيا في قطاع الصناعة نظرا لأن عوامل الإنتاج في هذا القطاع عامة يمكن تغييرها بشكل أكثر "ديناميكية" زيادة أو نقصانا أو تغيير نسب مزجها بسهولة أكثر حسب مقتضيات ظروف الإنتاج.

- ازدياد مساهمة القطاع الصناعي في الناتج القومي الإجمالي، والتصنيع هو نتيجة للتنمية الاقتصادية كما لا يمكن تصور تنمية اقتصادية دون أن يصاحبها تطور في القطاع الصناعي لهذا فإن التصنيع والتنمية هما شيان متلازمان².

- كما يساهم التطور الصناعي في إيجاد مهارات والخبرات الصناعية والفنية التي تنعكس على معدلات الإنتاجية وارتفاع مستويات المداخل³.

¹ أحمد سعيد بامخرمة، مرجع سبق ذكره، ص ص 20، 21.

² محمد محروس إسماعيل، اقتصاديات الصناعة والتصنيع، الطبعة الثانية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1992، ص 45.

³ سفيان فكاشة، حميد بن نية، دور القطاع الصناعي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر، الملتقى الدولي حول إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنوع الاقتصادي في الجزائر، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، 6-7 نوفمبر 2018، ص 5.

رابعاً - أنواع الصناعة:

تتنوع الصناعات باختلاف طبيعة نشاطها والمواد التي تعتمد عليها المنتجات التي تقدمها، كما تختلف تبعاً للأهداف الاقتصادية التي تسعى إلى تحقيقها. ويسهم هذا التنوع في تلبية احتياجات الأفراد والمؤسسات، فضلاً عن دعم التنمية الاقتصادية وتعزيز القدرة الإنتاجية للدولة. ومن هذا المنطلق، قسمت الصناعة إلى عدة أنواع وفق معايير مختلفة، وتتمثل أهم أنواع الصناعة فيما يلي:

1. الصناعات الإستخراجية (Industry Extractive): وتتضمن استخراج المعادن وتقطيع الأحجار وكل المواد الخام الأولية أو النفط..... الخ¹. وتعرف بأنها كل النشاطات التي تتركز على استخراج مختلف الخامات والوقود من باطن الأرض أو المنتجات الزراعية فوق الأرض والتي تلعب دوراً كبيراً في تحقيق فوائض مالية لتمويل الصناعات التحويلية في الدول النامية².

2. الصناعات التحويلية (Manufactur Industry): تعد الصناعات التحويلية إحدى أهم الأنشطة الإنتاجية التي تركز عليها الدول، وهي معيار تطورها الاقتصادي وتحلّ موقعاً مركزياً في اقتصاديات المجتمعات الحديثة وهي محرك لا غنى عنه في عملية التقدم الاقتصادي والسياسي بما يعكسه ذلك على الوضع المعيشي والاجتماعي للسكان، وتعرف الأمم المتحدة الصناعة التحويلية بأنها التحويل الميكانيكي أو الكيميائي للمواد العضوية وغير العضوية إلى مواد أخرى جديدة سواء تمت هذه العملية بواسطة المكين أو يدوياً أو تحت المصانع أو في البيوت ويكون الإنتاج إما بالجملة أو بالمفرد³، وتعرف أيضاً بأنها الصناعة التي تعتمد على تحويل المواد الأولية من شكل إلى آخر حسب الشكل الذي يصممه الصانع، وحسب طريقة تحويلية معينة سواء كانت كيميائية أو فيزيائية أو هندسية لإنتاج منتج جديد من تلك المواد الأولية⁴.

تصنف الصناعات التحويلية إلى ثلاثة أصناف رئيسية⁵:

- **السلع الإنتاجية (الرأسمالية):** كل السلع التي تتطوي تحت صفة أداة إنتاجية مثل المكين وغيرها؛

- **السلع الوسيطة:** كل السلع التي تدخل في إنتاج سلع نهائية كالصوف مثلاً؛

¹ صبحي أحمد الدليمي، جغرافية الصناعة من منظور معاصر، الطبعة الأولى، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2018، ص 23.

² لبنى ناصر، مرجع سبق ذكره، ص م.

³ صبحي أحمد الدليمي، مرجع سبق ذكره، ص 24.

⁴ محمد المهدي الأسطى، تحليل أثر المقومات الجغرافية للصناعة على توطن ونمو الصناعات التحويلية في منطقة مصراتة، مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية، المجلد 28، يونيو 2016، ص 71.

⁵ محمد دعي، مرجع سبق ذكره، ص ص 23، 24.

- السلع الاستهلاكية: كل السلع التي يتم استهلاكها بشكل مباشر من قبل المستهلك مثل الملابس ومختلف المنتجات الغذائية.

خامسا - مزايا الصناعة:

تكتسب الصناعة مكانتها من المزايا العديدة التي تتميز بها عن غيرها من القطاعات الاقتصادية مما يجعلها قادرة على أن تلعب دورا أساسيا وحيويا في تنمية الاقتصاد الوطني، ومن أبرز هذه المزايا¹:

- ارتفاع متوسط إنتاجية العمل بالمقارنة مع مثيلتها في النشاط الزراعي أو غيره من القطاعات الاقتصادية الأخرى، كما أن مستوى الإنتاجية في الصناعة يرتفع بتطور القطاع الصناعي، كذلك استخدام التكنولوجيا الحديثة يؤدي إلى رفع مستوى المهارة وارتفاع مستوى التنظيم والإدارة ومنه رفع مستوى الإنتاجية؛

- وفورات حجم تنطبق على الصناعة أكثر مما تنطبق على القطاعات الأخرى، الأمر الذي يمكن من جني ثمار هذه الوفورات من خلال الوحدات الصناعية كبيرة الحجم، وبالتالي تخفيض تكلفة الوحدة المنتجة؛

- تتمتع الصناعة أكثر من غيرها من القطاعات الأخرى بعلاقات تشابكية ضمنية مما يجعلها محفزة على النمو التراكمي.

المطلب الثالث: دور السياسة الجمركية في إنعاش الصناعة

تعد السياسة الجمركية من أهم أدوات السياسة التجارية التي تستخدمها الدول لتحقيق أهدافها الاقتصادية، ولاسيما في مجال التنمية الصناعية. فبواسطة الرسوم الجمركية والقيود المفروضة على الواردات أو التسهيلات الممنوحة لبعض السلع، تستطيع الدولة توجيه النشاط الاقتصادي بما يخدم مصالحها الإنتاجية. وقد أثبتت التجارب الاقتصادية أن العديد من الدول الصناعية اعتمدت على السياسة الجمركية كوسيلة لحماية صناعاتها الوطنية وتشجيعها خلال مراحل نموها الأولى، قبل الانتقال إلى المنافسة في الأسواق الدولية. ومن هذا المنطلق، تؤدي السياسة الجمركية دورا مهما في إنعاش الصناعة من خلال حماية الإنتاج الوطني وتحفيز الاستثمار الصناعي.

أولا- دور السياسة الجمركية في حماية الصناعة الوطنية:

إن السياسة الجمركية هي مجموعة الإجراءات والقوانين واللوائح التي تنظم حركة البضائع داخل حدود الدولة وخارجها. حيث تهدف إلى تنظيم التجارة وحماية الصناعات المحلية وتوفير إيراد مالي للدولة.

لذلك تتداخل العلاقة بين السياسة الجمركية في إنعاش الصناعة وهذا بغرض أساليب الحماية خاصة للصناعات الناشئة من المنافسة الأجنبية لذلك تفرض التعريفات الجمركية على السلع عبر حدود الدولة.

¹ مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص 39.

وعليه تواجه الصناعة الوطنية في كثير من الأحيان منافسة قوية من المنتجات الأجنبية، خاصة تلك القادمة من الدول المتقدمة التي تتمتع بتكنولوجيا متطورة وإنتاج واسع النطاق يسمح لها بتسويق منتجاتها بأسعار منخفضة. وفي ظل هذه الظروف، تلجأ الحكومات إلى استخدام السياسة الجمركية كوسيلة لحماية المؤسسات الصناعية المحلية من المنافسة الخارجية غير المتكافئة.

وتتحقق هذه الحماية من خلال فرض رسوم جمركية على السلع المستوردة، مما يؤدي إلى رفع أسعارها داخل السوق المحلية وتقليص قدرتها التنافسية مقارنة بالمنتجات الوطنية، كما تسمح هذه الإجراءات للمؤسسات الصناعية المحلية بالحفاظ على حصتها السوقية وزيادة إنتاجها دون التعرض لضغوط المنافسة الأجنبية المفرطة.

وتكتسب الحماية الجمركية أهمية خاصة بالنسبة للصناعات الناشئة التي تحتاج إلى فترة زمنية كافية لاكتساب الخبرة وتحسين جودة منتجاتها وتطوير قدراتها الإنتاجية. لذلك تعتبر الرسوم الجمركية أداة فعالة لمنح هذه الصناعات فرصة النمو والتطور حتى تصبح قادرة على المنافسة محليا ودوليا، كما تساهم الحماية الجمركية في الحفاظ على مناصب الشغل والحد من ظاهرة غلق المؤسسات الصناعية بسبب المنافسة الأجنبية.

وعليه فإن حماية الصناعة المحلية بإتباع السياسة الحماية يكون من خلال:

- تقيد الواردات: بفرض الدولة رسوم جمركية مرتفعة على السلع الأجنبية المستوردة التي لها مثل محلي مما يرفع سعرها وفرصة للمنافسة في السوق؛
- دعم الصناعات الناشئة: تستخدم الدولة الإعفاءات الجمركية المؤقتة لحماية الشركات والمصانع لتطوير قدرتها الإنتاجية.

ثانيا - دور السياسة الجمركية في تشجيع التنمية الصناعية وتعزيز القدرة التنافسية:

لا يقتصر دور السياسة الجمركية على حماية الصناعة الوطنية فقط، بل يمتد ليشمل دعم التنمية الصناعية وتحفيز الاستثمار في القطاع الصناعي. ويتجسد ذلك من خلال تخفيض أو إعفاء الرسوم الجمركية المفروضة على الآلات والمعدات الصناعية والمواد الأولية التي تحتاجها المؤسسات الإنتاجية، الأمر الذي يساهم في تقليل تكاليف الإنتاج وتحسين مردودية المؤسسات الصناعية.

كما تشجع السياسة الجمركية المستثمرين المحليين والأجانب على توجيه استثماراتهم نحو الأنشطة الصناعية من خلال توفير بيئة اقتصادية أكثر ملائمة للإنتاج، ويساعد ذلك على إنشاء مؤسسات صناعية جديدة وتوسيع المؤسسات القائمة، مما يؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج الوطني وتنويعه.

إضافة إلى ذلك، تساهم السياسة الجمركية في تحسين القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية من خلال تشجيع المؤسسات الصناعية على تطوير جودة منتجاتها والاعتماد على التقنيات الحديثة لرفع الإنتاجية، كما تسمح بزيادة

القيمة المضافة للمنتجات المحلية وتعزيز فرص تصديرها إلى الأسواق الخارجية، وهو ما ينعكس إيجاباً على ميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي.

وعليه، فإن السياسة الجمركية تعد أداة إستراتيجية لتحقيق الإنعاش الصناعي، إذ تجمع بين حماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية ودعم تطورها وقدرتها على المنافسة، بما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

تعد الدراسات السابقة مركزاً فكرياً أساسياً لأي بحث خاصة في بناء نموذج النظري، لأنها بمثابة الحجر الأساس الذي ترتكز عليه أي دراسة في بدايتها وأساس التحليل الذي تنتهي به الدراسة في خاتمة المطاف، إذ أن هناك العديد من الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع "السياسة الجمركية في الجزائر ودورها في إنعاش الصناعة" وتناولته من زوايا مختلفة، لذا سوف نستعرض في هذه الدراسة جملة من الدراسات التي تم الاستفادة منها مع الإشارة إلى أبرز ملامحها.

المطلب الأول: استعراض الدراسات السابقة

في هذا المطلب سيتم استعراض أهم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الاقتصاد الدائري والتنمية المستدامة باعتبارهما محورين أساسيين في هذه الدراسة.

أولاً- الدراسات باللغة العربية:

1. دراسة إيمان بوشنقى (2015) والتي جاءت تحت عنوان دور الصناعة والمناطق الصناعية في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وهي ملتقى وطني حول التأهيل المناطق الصناعية في الجزائر كم دخل تعزيز نقاط الضعف في المبيعات والانتصارات خارج المحروقات الواقع في الجزائر والآفاق والنجاح 2015، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر.

انطلقت الباحثة دراستها من خلال طرح التساؤل التالي: ما هو دور وأهمية الصناعة وكذا المناطق الصناعية؟ وما تساهم هذه الأخيرة في تحقيق تنمية اقتصادية؟

هدفت الدراسة إلى التعرف على الصناعة وكذا المناطق الصناعية، بالإضافة إلى معرفة مساهمة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق تنمية اقتصادية، وأيضاً التعرض إلى المناطق الصناعية للنهوض بالصادرات وترقية الاستثمار. لتحقيق هذا الهدف، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على جميع الحقائق والمعلومات، ثم مقارنتها وتحليلها وتفسيرها.

توصلت الدراسة إلى أن الصناعة تعد العمود الفقري لتطوير كافة القطاعات الاقتصادية، فضلا عن التأثير المباشر في زيادة القيمة المضافة للدخل الوطني، كما تساهم أيضا في تغيير بيئات توطنها جغرافيا إسهاما فعالا بحكم ما تزرعه من قيم ومفاهيم تؤثر على التركيب الاجتماعي. ويتعبير آخر فإن حجم الوفورات المجتمعية الناجمة عنها لا تقل أهمية عن حجم الوفورات الاقتصادية. كما يتطلب تطور الصناعة وتوطينها تجهيزا مناسباً للمناطق الصناعية بطرق مواصلات ذات قوة كبيرة، ومجمعات سكنية مجهزة بأسس حياة مشتركة هامة.

2. دراسة عمار ميلودي (2020) بعنوان فعالية السياسة الجمركية في الجزائر خلال فترة 2007-2017، وهي أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.

انطلق الباحث دراسته من خلال طرح التساؤل التالي: ما مدى فعالية السياسة الجمركية المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2007-2017؟ وللإجابة على هذا التساؤل قام الباحث بافتراض أن:

- تعتمد السياسة المالية للدولة على السياسة الجمركية من أجل حماية الاقتصاد الوطني.

- الإدارة الجمركية هي العنصر الفعال في تنفيذ السياسة الجمركية للدولة.

- تؤثر السياسات التجارية الدولية بشكل مباشر على التجارة الخارجية للجزائر في ظل تطبيقات السياسة الجمركية المصاحبة لها.

- إن تقليص زمن التخليص الجمركي يعد مؤشرا مهما لقياس مدى فعالية السياسة الجمركية المطبقة.

- إن ارتفاع مساهمة الإيرادات الجمركية في الميزانية العامة للدولة يرتبط بمدى فعالية السياسة الجمركية.

هدفت الدراسة إلى تقييم دور السياسة الجمركية المطبقة من طرف السلطة الجزائرية وتبيان مدى فاعليتها خاصة في ظل المتغيرات الحديثة الحاصلة، وكذا محاولة تحديد أهم المشكلات التي تواجه تطبيق السياسات الجمركية وكذا وسائل التغلب عليها، إضافة إلى محاولة الوقوف على مدى تأقلم القوانين الجمركية الحديثة مع السياسة الجمركية الجزائرية. لتحقيق هذا الهدف، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي؛ فاعتمد على المنهج الوصفي لشرح المفاهيم وأسس السياسات الجمركية، واعتمد على المنهج التحليلي لتحليل البيانات التي تتوافر على جوانب مشكلة البحث وتحليل دور السياسات الجمركية في الاقتصاد الجزائري وخاصة في ظل المتغيرات الحديثة الحاصلة.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- تسعى الجزائر إلى تحرير السياسات التجارية الخارجية من خلال برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تتبناه، وبطبيعة الحال فإن هذا التوجه جاء كضرورة ملحة لمجابهة انهيار أسعار النفط وتنويع الاقتصاد الوطني؛

- إن أهم التحديات التي تواجه السياسة الجمركية هي تحصيل ديونها المستحقة على الإدارات والمؤسسات العمومية، حيث بلغت مبالغ كبيرة وجبت تصفيتها؛

- تفعيل تطبيق المفاهيم الجمركية الحديثة، كونها تهدف بشكل أساسي إلى تبسيط الإجراءات الجمركية، وتسريع العمل الجمركي، وضمان الحصيلة الجمركية، وذلك بهدف الوصول إلى سياسة جمركية تواكب كافة التطورات الدولية، بما ينعكس إيجابا على أداء السياسة الجمركية المتبعة بشكل خاص، والاقتصاد الوطني بشكل عام.

3. دراسة رحاب الإسلام تومي وصفية علاوي (2021) والتي جاءت تحت عنوان مساهمات السياسات الجمركية في تحقيق تنمية مستدامة، وهي مقال في مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 24، العدد 02.

انطلق الباحثان دراستهم من خلال طرح التساؤل التالي: كيف تساهم السياسات الجمركية الجزائرية في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة؟

هدفت الدراسة إلى إبراز مساهمة السياسات الجمركية كأداة من شأنها تنظيم حركة التجارة وفق معايير ملائمة للبيئة تتناسب مع الاتفاقيات البيئية التي من شأنها تحقيق تنمية مستدامة في الجزائر.

كما توصلت الدراسة إلى أن السياسات الجمركية تعنى بتحقيق تنمية مستدامة التي من شأنها أن تحافظ على حقوق الأجيال القادمة، من خلال جملة من التشريعات والسياسات الجمركية وفق النصوص القانونية، حيث سعت الجزائر لتحقيق تنمية مستدامة من خلال تبنيها لبرامج تنموية تتخللها مجموعة من التدابير والإصلاحات الاقتصادية من أجل تحقيق سياسة تنموية جزائرية مستدامة.

4. دراسة محمد ديمي (2024) والتي جاءت تحت عنوان دور ومساهمة القطاع الصناعي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2000-2021، وهي مقال في مجلة دفاتر بواذكس، المجلد 13، العدد 01.

انطلق الباحث دراسته من خلال طرح التساؤل التالي: ما دور ومساهمة القطاع الصناعي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2000-2021؟ وللإجابة على هذا التساؤل قام الباحث بافتراض أن:

- التصنيع أساس تحقيق التنمية الاقتصادية.

- مؤشرات البلد الصناعي صورة عن تحقيق التنمية الاقتصادية.

- توجد دلالات ضعيفة توحي بأن الجزائر في طريقها نحو تحقيق التنمية الاقتصادية.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور ومساهمة القطاع الصناعي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2000-2021، وهذا من خلال تبين نظريا دور القطاع الصناعي في تحقيق التنمية المستدامة، وتبيين كذلك تطبيقا مساهمته في أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية.

توصلت الدراسة إلى أن مساهمة القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية بالجزائر كانت ضعيفة جدا ولم تبلغ المستوى المطلوب، ولا يمكن اعتبار الجزائر بلد صناعي.

ثانيا - الدراسات باللغة الأجنبية:

1. دراسة كونتامين (1990) والتي جاءت تحت عنوان السياسة الجمركية- التعديل الهيكلي، والإنعاش الصناعي في كوت ديفوار.

- B. Contamin, politique douanière, ajustement structurel et relance industrielle en Côte-D'ivoire, 1990.

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أثر السياسات الاقتصادية والبرامج المطبقة من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في كوت ديفوار، وبشكل خاص تقييم مدى نجاح أو فشل "الإصلاح الجمركي لعام 1984" كأداة لتحقيق الاستقرار المالي والإنعاش الصناعي وتعزيز التنافسية في ظل الأزمة الاقتصادية التي شهدتها البلاد من ثمانينيات القرن الماضي. لتحقيق هذا الهدف، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، بالإضافة إلى أسلوب دراسة حالة وتحليل البيانات القطاعية. حيث قام بتحليل المبادئ التوجيهية للإصلاح الجمركي (مثل توحيد معدلات الحماية وخفضها، وإلغاء تراخيص الاستيراد، ودعم التصدير)، مستندا إلى بيانات ومسوحات إحصائية رسمية ومنها مسح شمل عينة من 72 شركة صناعية إفوارية تمثل حوالي 30.5% من رقم أعمال القطاع.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- خلصت الدراسة إلى أن الإصلاح الجمركي لم يحقق أهدافه المسطرة، بل أدى إلى نتائج عكسية؛ حيث ارتفع متوسط مستوى الحماية الفعلية إلى 80% (وهو ضعف المعدل المستهدف 40%)؛

- سجلت الدراسة انخفاضا حادا في القيمة المضافة للقطاع الصناعي بنسبة 20%، وتراجع الاستثمارات إلى النصف خلال الفترة (1985-1989)، فضلا عن تسريح 20% من الأيدي العاملة وإغلاق العديد من الشركات (خاصة في قطاعي النسيج والتجميع)؛

- بينت الدراسة وجود تضارب بين توصيات صندوق النقد الدولي الذي ركز على جباية الضرائب وسد عجز الموازنة، وتوصيات البنك الدولي الذي ركز على ربحية الشركات وتحرير السوق.

2. دراسة المفوضية الأوروبية (1999) والتي جاءت تحت عنوان السياسة الجمركية للاتحاد الأوروبي، مكتب المنشورات الرسمية للمجتمعات الأوروبية، لوكسمبورغ.

- Commision Européenne, la politique douanière de l'Union européenne, office des publication officielles des communautés européennes, Luxembourg, 1999.

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم تحليل شامل وتقييمي لواقع ومستقبل السياسة الجمركية الموحدة للاتحاد الأوروبي بعد ثلاثين عاما على تأسيس الاتحاد الجمركي، وتوضيح دور الجمارك في إنجاح السوق الأوروبية المشتركة وحماية الأمن الاقتصادي والبيئي والصحي للدول. لتحقيق هذا الهدف، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي مدعوما بأسلوب التقييم المؤسسي والوثائقي، حيث قامت بمسح وتحليل القوانين الجمركية الأوروبية المشتركة (قانون الجمارك الموحد)، وتقييم أثر إلغاء الحدود الجمركية الداخلية عام 1993 على حركة التجارة البينية، فضلا عن رصد إحصائيات التبادل التجاري الخارجي للاتحاد مع بقية دول العالم.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- أدى إلغاء التفتيش الجمركي بين الدول الأعضاء إلى خفض تكاليف النقل والخدمات اللوجستية بشكل كبير، مما ساهم في رفع تنافسية الشركات الأوروبية وزيادة جاذبية السوق الموحد للاستثمارات؛
- أكدت النتائج أن دور الجمارك الحديثة تجاوز المفهوم التقليدي القائم على "جباية الرسوم المادية" ليصبح دورا حائيا بامتياز (حماية البيئة، مكافحة السلع المقلدة والمغشوشة، حماية الملكية الفكرية، ودعم السياسة الزراعية والصناعية المشتركة)؛
- خلصت الدراسة إلى أن نجاح السياسات الجمركية المشتركة يرتكز أساسا على جودة الأنظمة المعلوماتية والربط الإلكتروني الفوري بين الإدارات الوطنية لمواجهة التحديات الأمنية والاقتصادية المستحدثة.
- 3. دراسة جان لوك ألبرت (2024) والتي جاءت تحت عنوان الاتحاد الجمركي والسياسة التجارية: وجهان لسياسة واحدة لا وجود لها، وهي مقال في المجلة الأوروبية والدولية للقانون الضريبي.

- Jean-luc Albert, Union douanière et politique commerciale : deux facettes d'une même politique qui n'existe pas, revue européenne et internationale de droit fiscal, 2024.

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الإشكالات والتناقضات الهيكلية داخل الفضاء الجمركي والتجاري للاتحاد الأوروبي.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- يفتقر الاتحاد الأوروبي إلى سياسة جمركية حقيقية تتجاوز البعد الإداري التشغيلي؛
- أكدت الأحكام القضائية أن "الأفضلية الأوروبية" هي خيار سياسي للمؤسسات وليست إلزاما قانونيا، وأن السعي نحو التحرير التجاري العالمي يضر بالضرورة بالمنتجين المحليين (كالقطاع الزراعي)؛
- الإصلاحات الجمركية الجديدة تزيد من الأعباء الإدارية والرقابية على المشغلين الاقتصاديين، وتتحول فيه المفوضية إلى جهة رقابية لتقييم أداء الدول الأعضاء جمركيا.

المطلب الثاني: القيمة المضافة

بعد استعراض الدراسات السابقة باللغة العربية والأجنبية المتعلقة بالسياسة الجمركية والصناعة، تبين أن أغلب الدراسات ركزت على تحليل أثر السياسة الجمركية على التجارة الخارجية أو على حماية الإنتاج الوطني بصفة عامة، في حين تناولت دراسات أخرى واقع القطاع الصناعي والتحديات التي تواجهه. إلا أن هذه الدراسات لم تعالج بشكل مباشر ومتكامل دور السياسة الجمركية في إنعاش الصناعة في الجزائر خلال الفترة الحديثة التي شهدت إصلاحات جمركية وتغيرات اقتصادية متسارعة.

وتتمثل القيمة المضافة لهذه الدراسة في الجمع بين متغيري السياسة الجمركية والصناعة من خلال دراسة تطور السياسة الجمركية وآلياتها المختلفة ومدى مساهمتها في حماية الصناعة الوطنية وتحفيز الاستثمار الصناعي وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الإنتاجية، كما تسعى الدراسة إلى تقديم آليات السياسة الجمركية في دعم الإنعاش الصناعي واقتراح مجموعة من التوصيات التي من شأنها تعزيز دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية وتتويج الاقتصاد الوطني.

خلاصة الفصل:

تعد السياسة الجمركية من أهم الأدوات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدول لتنظيم التجارة الخارجية وتحقيق أهداف اقتصادية ومالية وتنموية متعددة، كما تبين أنها لا تقتصر على تحصيل الإيرادات الجمركية، بل تلعب دوراً مهماً في حماية الاقتصاد الوطني والصناعات المحلية من المنافسة الأجنبية.

كما أظهرت الدراسة أن الصناعة تمثل ركيزة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية، نظراً لمساهمتها في خلق القيمة المضافة وتوفير مناصب الشغل وتعزيز النمو الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل، وتبين كذلك أن تطور القطاع الصناعي يرتبط بمدى فعالية السياسات الاقتصادية المعتمدة، وعلى رأسها السياسة الجمركية.

ومن جهة أخرى، اتضح وجود علاقة وثيقة بين السياسة الجمركية وإنعاش الصناعة، حيث تساهم الإجراءات الجمركية الحمائية والتحفيزية في دعم الإنتاج الوطني وتشجيع الاستثمار الصناعي وتحسين القدرة التنافسية للمؤسسات المحلية. غير أن فعالية هذه السياسة تبقى مرتبطة بمدى انسجامها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والتزامات الدولة التجارية الدولية.

وعليه يمكن اعتبار السياسة الجمركية أداة استراتيجية لدعم القطاع الصناعي وتحقيق الإنعاش الاقتصادي الأمر الذي يستدعي دراسة واقع تطبيقها في الجزائر وتقييم مدى مساهمتها الفعلية في تطوير الصناعة الوطنية وهو ما سيتم التطرق إليه في الفصل الموالي.

الفصل الثاني:

واقع السياسة الجمركية في إنعاش الصناعة في الجزائر

تمهيد:

تمثل السياسة الجمركية إحدى أهم الأدوات الاقتصادية والتشريعية التي تستخدمها الدول لتوجيه مسار اقتصادها الوطني وتنظيم مبادلاتها التجارية مع العالم الخارجي. وفي الجزائر، لم يعد دور المنظومة الجمركية مقتصرًا على الجباية وتحصيل الرسوم فحسب، بل تحول إلى أداة إستراتيجية مرنة تهدف إلى حماية المنتجات المحلية وتحفيز القطاعات الإنتاجية وعلى رأسها القطاع الصناعي، والذي يمثل الركيزة الأساسية للخروج من التبعية لقطاع المحروقات وتحقيق الاستدامة الاقتصادية.

بناءً على هذه الأهمية المشتركة بين الأداة الجمركية والهدف الصناعي، يأتي هذا الفصل ليعالج واقع السياسة الجمركية الجزائرية ويحلل مدى مساهمتها الفعلية في إنعاش الصناعة الوطنية وتذليل العقبات التي تواجهها.

ولإحاطة هذا الموضوع بكافة جوانبه النظرية والتحليلية، تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: نشأة الجمارك وتطور السياسة الجمركية في الجزائر

المبحث الثاني: واقع القطاع الصناعي وآليات السياسة الجمركية الداعمة لإنعاشه في الجزائر

المبحث الأول: نشأة الجمارك وتطور السياسة الجمركية في الجزائر

تعد الجمارك من أهم المؤسسات الاقتصادية والمالية التي تعتمد عليها الدول في تنظيم المبادلات التجارية مع الخارج وحماية الاقتصاد الوطني، حيث تطور دورها من مجرد أداة لتحصيل الإيرادات إلى وسيلة فعالة لتنفيذ السياسات الاقتصادية والتجارية. وفي الجزائر، شهدت الإدارة الجمركية والسياسة الجمركية عدة مراحل من التطور ارتبطت بالتحويلات الاقتصادية التي عرفت البلاد منذ الاستقلال، بدء من مرحلة الاقتصاد الموجه، مروراً بفترة الإصلاحات الاقتصادية والانفتاح التجاري، وصولاً إلى مرحلة التحديث والرقمنة ومواكبة متطلبات التجارة الدولية.

المطلب الأول: مدخل تاريخي للجمارك الجزائرية

يعد الجهاز الجمركي من أقدم الأجهزة الإدارية التي ارتبطت بتنظيم حركة التجارة وتحصيل الرسوم على السلع المتبادلة عبر الحدود. وقد شهدت الجمارك الجزائرية تطوراً ملحوظاً عبر مختلف المراحل التاريخية التي مرت بها البلاد. ومن هذا المنطلق، سنتناول في هذا المطلب مراحل تطورها، والتعريف بمهامها وهيكلها التنظيمي.

أولاً- مراحل تطور الجمارك الجزائرية:

شهدت الجمارك الجزائرية منذ الاستقلال عدة مراحل من التطور والتحديث تماشياً مع التحويلات الاقتصادية التي عرفت البلاد، وتتمثل هذه المراحل فيما يلي¹:

1. المرحلة الأولى: من 1962 إلى 1969:

عرفت الجزائر بعد الاستقلال مباشرة تحولات اقتصادية، ففي أبريل 1963 أنشأت مصلحة بوزارة المالية تسمى مصلحة الجمارك بموجب مرسوم رئاسي، فشكّلت مصلحة التحويلات الخارجية والجمارك وفي 15 ماي 1963، صدر قرار وزاري حدد مهام المديرية التي قسمت بدورها إلى مديرتين فرعيتين:

- المديرية الفرعية للجمارك؛
- المديرية الفرعية للتحويلات الخارجية.

فقد تم تطبيق أول تعريف جمركي جزائري في أكتوبر 1963 التي شجعت استيراد الثورة الصناعية التي خضعت لتعريف مقدرة بـ 10% بينما المنتجات الموجهة للاستهلاك النهائي فهي تتراوح بين 15 و 20%، وما يمكن ملاحظته في هذا الشأن أن السلطات الجزائرية قد توجهت إلى تشجيع الواردات من السلع التجهيزية بفرضها رسوماً

¹ عمار ميلودي، تقييم فعالية السياسة الجمركية في الجزائر خلال الفترة 2007-2017، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2019-2020، ص ص 36-39.

جمركية منخفضة من جهة، ومن جهة أخرى فرضت على باقي السلع نسب رسوم مرتفعة بغرض حماية الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية، والحد من استيراد السلع غير الضرورية لعملية التنمية، أما في أبريل 1964 كان تأسيس مراقبة المبادلة، هذه المراقبة كانت مرنة لأنه لم يكن في تلك الفترة منع نقل رؤوس الأموال إلى الخارج تمثلت هذه الرقابة في إنشاء تجمعات مهنية للشراء، تضم المستوردين الخواص في شكل مؤسسات أغلب رأسمالها للقطاع العام الذي يعمل من خلالها على تغطية حاجيات معينة، بالنظر إلى المجهودات المبذولة من أجل إنجاح مخطط التنمية وتوجيه التطبيقات والعمليات من الضروري إحداث بعض التغيرات على هذه المنشآت التي تعد مفتاح التنظيم الاقتصادي وهذا ما حدث في 1 سبتمبر 1964 بموجب مرسوم رقم 64-279 حيث أصبحت المديرية الفرعية للجمارك مديرية وطنية محدودة الحرية في ممارسة أدوارها، أما بالنسبة لسنة 1968 تمت مراجعة نظام التعريف وتعديله باعتماد تعريفات جديدة من أجل الواردات لخدمة إستراتيجية التنمية الوطنية. والجدول الموالي يوضح محاصيل التعريف الجمركية بعد الاستقلال.

الجدول رقم (01): محاصيل التعريف الجمركية بعد الاستقلال من 1963 إلى 1966

الوحدة: مليون دينار

السنة	الضرائب والرسوم الجمركية	مجموع إيرادات الميزانية	نسبة المحاصيل الجمركية من مجموع إيرادات الميزانية
1963	113	2089	5.4%
1964	219	2375	9.2%
1965	207	2275	9.1%
1966	230	3200	7.2%

المصدر: الحبيب مكاي، كريمة باباحامد، التجارة الخارجية في الجزائر في ظل سياسة الحماية التجارية، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 02، العدد 02، ديسمبر 2019، ص 39.

2. المرحلة الثانية: من 1970 إلى 1979:

تميزت هذه الفترة بالتأميم المتزايد للتجارة الخارجية، واحتكار الخدمات المسيرة من طرف المؤسسات الوطنية، وتنشيط الأعمال الاقتصادية وتطبيق مخططات التنمية الاقتصادية المحلية لتسيير عملية الاحتكار.

هذه المعطيات الاقتصادية الجديدة أرغمت إعادة هيكلة التعريف الجمركية تماشيا للمتطلبات الجديدة لمراقبة التجارة الخارجية الذي يتطلب بموجبه ثلاث أنظمة:

- إتباع نظام حصص بالتحديد الكمي للواردات؛
- نظام خاص بالموارد الحرة؛

▪ نظام خاص بالتراخيص الشاملة للاستيراد سنة 1973 الذي يعمل على تنظيم ومراقبة المنتجات المستوردة وتحقيق نوع من المرونة على حركات المبادلات بالرغم من ذلك سجل معدل الاستيراد ارتفاعا مذهلا سنة 1969 إذ قدر بـ 25% بينما سجل سنة 1977 ما يعادل 31.5% الشيء الذي دفع الدولة إلى إصدار قانون 02-78 المؤرخ في 11 فيفري 1978 والمتعلق باحتكار الدولة للتجارة الخارجية ومنع ممارسة حرة من طرف القطاع الخاص، ورافق ذلك صدور قانون الجمارك لسنة 1979¹.

3. المرحلة الثالثة: من 1980 إلى 1988:

بعد صدور قانون الجمارك سنة 1979، هذا السند القانوني الذي يساعدها على تحقيق أهدافها المسطرة وسعيا إلى تشجيع المبادلات والأهداف التي تعمل هذه الأخيرة على تحقيقها، عمدت وزارة المالية إلى إعطاء كامل الاستقلالية لهذه الإدارة باعتبارها مديرية عامة، وذلك بموجب المرسوم الرئاسي رقم 82-238 لسنة 1982 الذي ساهم في هيكلة هذه المديرية، إذ قسمت إلى خمس مديريات مركزية إضافة إلى أقسام المراقبة²:

- مديرية الأنظمة الجمركية والجبائية؛
- مديرية التنظيم والمنازعات الجمركية؛
- مديرية الدراسات والتخطيط؛
- مديرية الموظفين والتكوين؛
- مديرية تسيير الاعتمادات والوسائل.

نلاحظ في هذه الفترة أن الدولة هي المسؤولة الوحيدة عن تنظيم وتسيير العمليات التجارية، وذلك بتدخلها مباشرة في مجال التجارة الخارجية ومحاولة تأميمها بفضل التخطيط المنتهج من قبل السلطات الجزائرية، ونلاحظ أيضا أن دور الجمارك في هذه المرحلة محدود من ناحية متابعة تنفيذ برنامج الرخص مما جعل عملية تحصيل الضرائب والرسوم الناتجة عن الرقابة تهدف إلى تغذية الخزينة العامة على حساب تحقيق هذه آخر وهو حماية المنتج المحلي من المنافسة الأجنبية.

4. المرحلة الرابعة: من 1988 إلى يومنا هذا:

تختلف هذه المرحلة عن المراحل السابقة كونها تميزت بالتحريك التدريجي للتجارة الخارجية إذ يظهر ذلك من خلال تعديل القوانين والنصوص التشريعية. كما أعطت وزارة الاقتصاد آنذاك لقطاع الجمارك من خلال

¹ القانون رقم 79-07 المؤرخ في 21 يوليو 1979، المتضمن قانون الجمارك، الجريدة الرسمية، العدد 30، المؤرخة في 24 يوليو 1979، ص 678.

² المرسوم الرئاسي رقم 82-238 المؤرخ في 17 يوليو 1982، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة المالية، الجريدة الرسمية، العدد 29، المؤرخة سنة 1982، ص 1415.

المرسوم التنفيذي رقم 90-324 بتاريخ 20 أكتوبر 1990 روحا جديدة سايرت هذه المعطيات حيث قسمت الإدارة الجمركية إلى مديريات مركزية وهي¹:

- مديرية الأنظمة الجمركية الاقتصادية؛
- مديرية المنازعات ومكافحة التهريب؛
- مديرية التشريع والإحصائيات والإعلام الآلي؛
- مديرية الموظفين والوسائل.

ومن بين مميزات هذه المرحلة:

- التخلي عن سياسة الاحتكار وتبني نظام اقتصاد السوق القائم على مبدأ الحرية التجارية والمنافسة الدولية في السوق، مبني على قانون العرض والطلب؛
- تنظيم عملية الاستيراد بمنح السجل التجاري؛
- إصلاح النظام الجبائي وتطبيق الإصلاحات الاقتصادية؛
- تخفيض الرسوم الجمركية وإزالة الحواجز التي تعرقل عملية المبادلات الخارجية؛
- تعديل القانون الجمركي وفق قوانين حديثة وإجراءات حديثة التطبيق؛
- إزالة الوصايا عن المؤسسات الاقتصادية العمومية لتؤدي وظائفها على عدم المساواة مع المؤسسات الخاصة؛
- ارتفاع مستوى التبادل التجاري مع الخارج نتيجة فتح السوق الوطنية أمام المنتجات الأجنبية.

ثانيا - المهام والهيكل التنظيمي للجمارك الجزائرية:

1. التعريف بالجمارك الجزائرية:

الجمارك الجزائرية هيئة حكومية تمثل أحد وأهم الركائز التي تعتمد عليها الدولة في حماية اقتصادها من جهة وتمويل الخزينة العمومية من جهة أخرى، وهذا انطلاقا من المهام المنوطة بها، ضمن هيكل تنظيمي محدد وموزع عبر كامل الإقليم الجمركي محدد وموزع عبر كامل الإقليم الجمركي الذي يتعدى الإقليم الوطني².

¹ المرسوم التنفيذي رقم 90-324 المؤرخ في 20 أكتوبر 1990، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية للمديرية العامة للجمارك، الجريدة الرسمية، العدد 45، المؤرخة في 24 أكتوبر 1990، ص 1417.

² عبد الناصر. خ، الفرق العملياتية للجمارك - تنظيم النشاط الميداني، مجلة الجمارك، العدد 3، 2024، ص 16.

2. مهام إدارة الجمارك الجزائرية:

حسب المادة الثالثة من القانون رقم 04-17 تتمثل مهمة إدارة الجمارك على الخصوص فيما يلي¹:

- تنفيذ الإجراءات القانونية والتنظيمية التي تسمح بتطبيق موحد للتشريع والتنظيم الجمركيين؛
- تحصيل الحقوق والرسوم والضرائب المستحقة عند استيراد وتصدير البضائع والعمل على مكافحة الغش والتهرب الجبائيين؛
- مكافحة المساس بحقوق الملكية الفكرية والاستيراد والتصدير غير المشروعين للممتلكات الثقافية؛
- المساهمة في حماية الاقتصاد الوطني وضمان مناخ سليم للمنافسة بعيدا عن كل ممارسة غير شرعية؛
- ضمان إعداد إحصائيات التجارة الخارجية وتحليلها ونشرها؛
- السهر طبقا للتشريع والتنظيم الساري المفعول على:
 - حماية الحيوان والنبات؛
 - المحافظة على المحيط؛
- القيام بالتنسيق مع المصالح المختصة بمكافحة:
 - التهريب وتبييض الأموال والجريمة العابرة للحدود؛
 - الاستيراد والتصدير غير المشروعين للبضائع التي تمس بالأمن والنظام العموميين؛
- التأكد من أن البضائع المستوردة أو الموجهة للتصدير قد خضعت لإجراءات مراقبة المطابقة، وذلك طبقا للتشريع والتنظيم اللذين تخضع لهما.

3. الهيكل التنظيمي للجمارك الجزائرية:

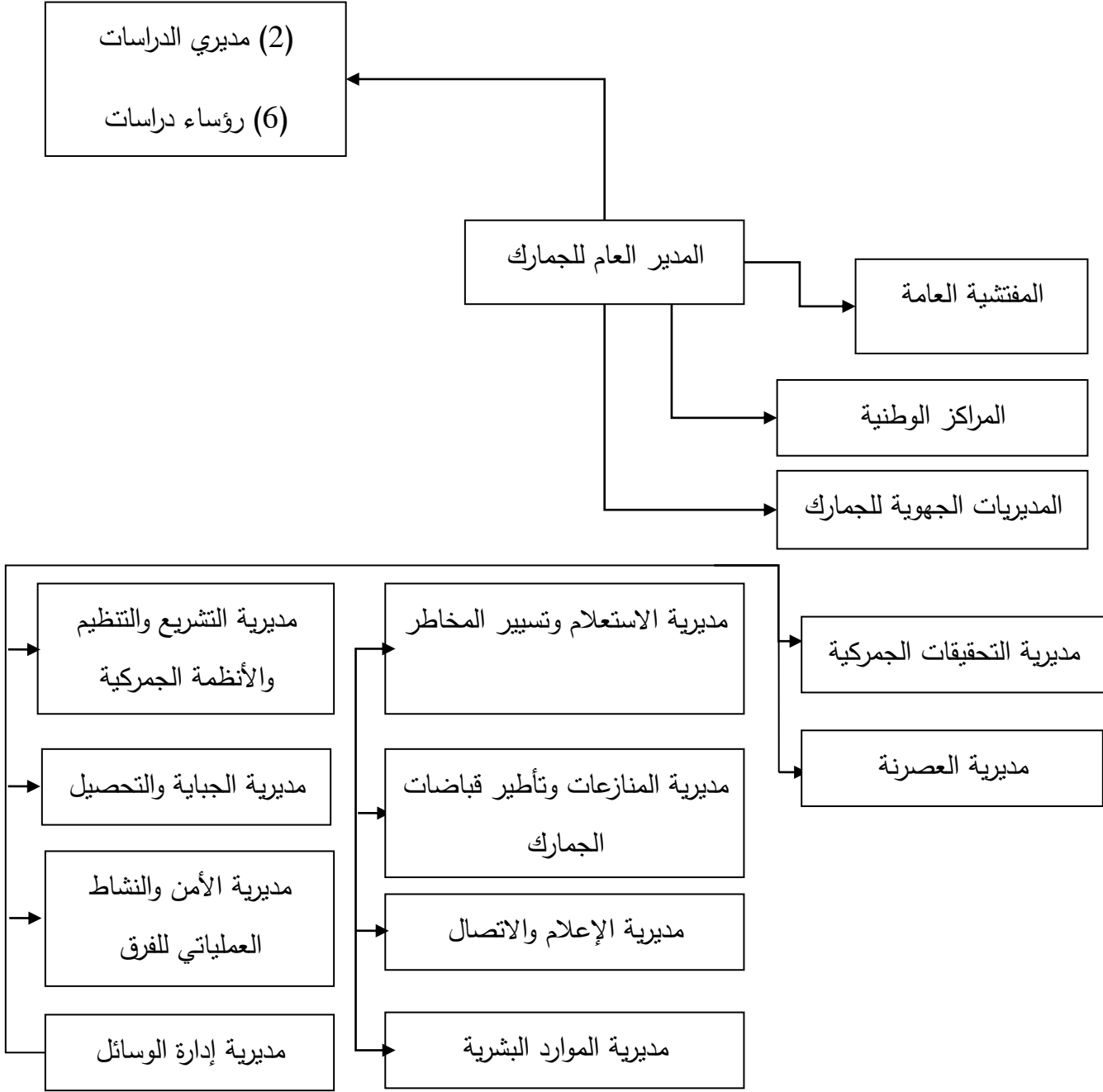
تتكون المديرية العامة للجمارك من مجموعة من المديريات الفرعية التي توكل لها مهمة التسيير الفعال للشؤون الجمركية. كما يوجد هناك مجموعة من المديريات الجهوية تمارس المهام الجمركية على المستوى الإقليمي بالإضافة إلى مفتشيات الأقسام.

¹ القانون رقم 04-17 المؤرخ في 16 فبراير 2017، المعدل والمتمم للقانون رقم 79-07 المؤرخ في 21 يوليو 1979، المتضمن قانون الجمارك، الجريدة الرسمية، العدد 11، المؤرخة في 19 فبراير 2017، ص 5.

أ. الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للجمارك:

الشكل الموالي يوضح التنظيم الهيكلي للمديرية العامة للجمارك الجزائرية المعدل سنة 2017:

الشكل رقم (01): الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للجمارك الجزائرية



المصدر: عبد القادر حليس، تطوير أداء القطاع الجمركي وأثره على تسهيل التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1، الجزائر، 2016-2017، ص 283.

ب. سير المديرية الجهوية ومفتشيات الأقسام:

تعتبر المديرية الجهوية للجمارك بمثابة التمثيل المحلي للمديرية العامة في تلك الناحية، ويوجد على المستوى الوطني 15 مديرية جهوية، 52 مفتشية أقسام، 15 مصلحة جهوية للمراقبة البعيدة، 85 مكتب جمركي، 380 فرقة جمركية، 26 مراكز حدود برية¹. ولمزيد من التفاصيل ندرس ما يلي:

المهام المنوطة بالمديريات الجهوية للجمارك:

- تقوم المديرية الجهوية للجمارك التي يشرف على سيرها مدير جهوي بما يلي²:
- دفع عمل جميع المصالح الواقعة ضمن نطاق إشرافها وتنشيطها وتنسيقها وانسجامها؛
- السهر على التنفيذ الجيد للقوانين الجمركية ومحاربة كل أشكال الغش والتهريب؛
- بحث الاستعلام الجمركي وجمعه واستغلاله؛
- الإنصات لطعون وشكاوي المتعاملين والسهر على المحافظة على صورة المؤسسة الجمركية؛
- المشاركة في إدخال الإعلام الآلي وصيانتها في جميع المصالح؛
- ممارسة الرقابة الداخلية لأنشطة مصالح الجمارك ومكاتبها ومراكزها وفرقها؛
- تسيير الاعتمادات والنفقات بكل أشكالها الموضوعة تحت تصرف المدير الجهوي بصفته الأمر بالصرف الثانوي؛
- تسيير الموارد البشرية والمشاركة في أعمال تحسين المستوى وضمان ظروف عمل مواتية؛
- السهر على تزويد المصالح بالهياكل القاعدية والوسائل والتجهيزات اللازمة للعمل؛
- السهر على أمن المستخدمين والمستعملين والأموال داخل مصالح الجمارك؛
- المحافظة على الأرشفة الجهوية والمحلي لإدارة الجمارك؛
- إعداد الإحصائيات وإرسالها إلى المديرية العامة؛
- تمثيل المديرية العامة للجمارك على مستوى المقاطعة الجهوية المعنية أمام السلطات المدنية والعسكرية.

¹ عبد القادر حليس، مرجع سبق ذكره، ص 283.

² المرجع نفسه، ص ص 283 - 284.

📌 تنظيم المديرية الجهوية للجمارك:

تنظم المديرية الجهوية للجمارك في: مديريات فرعية، مفتشيات أقسام جمارك، مكاتب جمارك، مفتشيات رئيسية، قباضات جمارك، مصالح الحراسة الجمركية، فرق الجمارك، مراكز الجمارك¹.

📌 المديريات الفرعية المكونة للمديرية الجهوية:

بغرض السير الجيد للمديرية الجهوية للجمارك فهي تتكون من²:

- مديرية فرعية للتقنيات الجمركية؛

- مديرية فرعية للمنازعات الجمركية والتحصيل؛

- مديرية فرعية للإعلام الآلي والاتصال؛

- مديرية فرعية لإدارة الوسائل؛

- قسم التحقيقات والاستعلام الجمركي.

للإشارة فقط، إذا كانت أهمية العمل الجمركي في ميدان مكافحة الغش والتهريب وفي مجال تسيير وسائل النشاط على مستوى المديرية الجهوية تبرر ذلك، يمكن أن تضم المديرية الجهوية للجمارك زيادة على ذلك مديرية فرعية واحدة (1) أو اثنتين (2) تكلفان: الحراسة الجمركية، الهياكل القاعدية والتجهيزات.

يحدد بقرار مشترك بين وزير المالية والسلطة المكلفة بالوظيفة العمومية التنظيم في مديريات فرعية لكل مديرية جهوية، وكذا التنظيم في مكتبين (2) إلى ثلاثة مكاتب جهوية لكل مديرية فرعية.

أما ميادين الاختصاص الوظيفي للمديريات الفرعية والمكاتب الجهوية، وكذا سير أقسام التحقيقات والاستعلام الجمركي بقرار من وزير المالية، كما تضم المديرية الجهوية للجمارك اثنتين (2) إلى ست (6) مفتشيات أقسام للجمارك حسب امتداد المقاطعة الجهوية وحسب أهمية النشاطات الجمركية.

📌 مهام مفتشيات الأقسام:

تكلف مفتشية أقسام الجمارك الموضوعة تحت سلطة المدير الجهوي والمسيرة من طرف رئيس مفتشية الأقسام بما يلي³:

¹ عبد القادر حليس، مرجع سبق ذكره، ص 284.

² عمار ميلودي، مرجع سبق ذكره، ص 45.

³ المرجع نفسه، ص 45.

- ضمان التطبيق الأمثل للقانون الجمركي؛
 - احترام القواعد والقوانين المسيرة للمستودعات الجمركية؛
 - دراسة الطعون المقدمة من طرف المتعاملين؛
 - إعداد الإحصائيات وإرسالها إلى المديرية الجهوية عند الحاجة؛
 - ممارسة السلطة السليمة على كافة العاملين في الإدارة الجمركية.
- وتتضمن مفتشية أقسام الجمارك ثلاثة (3) إلى ستة مكاتب أقسام (6)، بحيث يحدد عدد مكاتب الأقسام بقرار مشترك بين وزير المالية والسلطة المكلفة بالوظيفة العمومية، ويوجد ضمن مفتشية أقسام الجمارك مكتب جمارك ومصلحة للحراسة الجمركية على الأقل.

المطلب الثاني: تطور السياسة الجمركية في الجزائر

تمثل السياسة الجمركية في الجزائر المرآة العاكسة والأداة التنفيذية للتوجهات الاقتصادية والإستراتيجية التي تبنتها الدولة عبر مختلف المراحل التاريخية التي تلت استرجاع السيادة الوطنية، حيث شهدت أهدافها آلياتها تحولات جذرية لتتماشى مع متطلبات كل حقبة تنموية مرت بها البلاد. وعليه يسعى هذا المطلب إلى تتبع مسار هذا التطور عبر ثلاث محطات رئيسية.

أولاً- السياسة الجمركية خلال مرحلة الاقتصاد الموجه (1962-1989):

تميزت هذه المرحلة بتبني الجزائر للنظام الاشتراكي القائم على احتكار الدولة للتجارة الخارجية والتخطيط المركزي. وبناء على ذلك، تلخصت السياسة الجمركية في الآتي¹:

- النزعة الحمائية المطلقة: فرضت رسوم جمركية مرتفعة جدا وحواجز كمية صارمة (تراخيص الاستيراد) لحماية الصناعات الناشئة التابعة للقطاع العام؛
- الوظيفة الجبائية: ركزت إدارة الجمارك على تحصيل الرسوم لتمويل الخزينة العمومية، مع إعفاء السلع والتجهيزات الموجهة للمصانع الحكومية الكبرى في إطار مخططات التنمية.

¹ فاطمة الزهراء عبروس، دور السياسات الجمركية في ترقية التجارة الخارجية- دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص اقتصاديات عمل، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلون تيارت، الجزائر، 2018-2019، ص 49.

ثانيا - السياسة الجمركية في ظل الإصلاحات الاقتصادية والانفتاح التجاري (1990 - 2010):

مع بداية التسعينيات، دخلت الجزائر مرحلة التحول نحو اقتصاد السوق وعقدت اتفاقيات دولية مهمة¹ (مثل بدء المفاوضات للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة وتوقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي عام 2002 والذي دخل حيز التنفيذ سنة 2005). أدى هذا التحول إلى تغيير جذري في السياسة الجمركية:

- تفكيك التعريف الجمركية: بدأت الجزائر في التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية وإلغاء الحواجز غير الجمركية تماشيا مع التزاماتها الدولية، مما فتح السوق للمنافسة الأجنبية؛
- تبسيط الإجراءات: تحول دور الجمارك من الرقابة القمعية الصارمة إلى تسهيل تدفق التجارة الخارجية عبر تبسيط السلاسل اللوجستية وجمركة السلع لتشجيع الاستثمار الخاص؛
- تحديث القوانين: صدر قانون الجمارك المعدل ليتوافق مع الاتفاقيات الدولية، وبدأت ملامح "الدور الاقتصادي" للجمارك تبرز من خلال الأنظمة الجمركية الاقتصادية كالقبول المؤقت ومستودعات الجمارك لدعم المؤسسات.

ثالثا - مرحلة تحديث السياسة الجمركية (2010 - إلى يومنا هذا):

تمثل هذه المرحلة العهد الجديد للسياسة الجمركية الجزائرية، حيث فرضت التحديات الاقتصادية (خاصة بعد أزمة انخفاض أسعار النفط سنة 2014) إعادة النظر في آليات العمل الجمركي لحماية الاقتصاد وتحقيق إستراتيجية تنويع مصادر الدخل:

- التحول الرقمي وعصرنة المنظومة: ركزت السياسة الحالية على رقمنة القطاع بشكل كامل عبر إطلاق النظام المعلوماتي الجديد للجمارك (ALCES)، بهدف²:

- ✓ التحكم في عملية الجمركة عبر مختلف مراحلها؛
- ✓ المراقبة الصارمة لتطبيق التنظيمات والإجراءات المعتمدة من طرف إدارة الجمارك؛
- ✓ ربح الوقت عبر تقليص مدة الإجراءات المعتمدة؛
- ✓ توفير الدائم للإحصائيات المتعلقة بالتجارة الخارجية.

¹ عبد الحفيظ يحيواوي، فطيمة الزهرة عيسات، قراءة تشخيصية لواقع القطاع الصناعي في الجزائر، الكتاب الجماعي سلسلة الاقتصاد الجزائري، الجزء الأول، القطاع الصناعي في الجزائر الواقع والرهانات المستقبلية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثلجي الأغواط، الجزائر، 2021، ص 265.

² عمار ميلودي، مرجع سبق ذكره، ص 213.

- إعادة تفعيل الحماية الذكية: تبنت الدولة إستراتيجية إحلال الواردات من خلال حماية وتشجيع الإنتاج المحلي من جهة، وترشيد الواردات من جهة أخرى (مثل فرض الرسم الإضافي الوقائي المؤقت DAPS) لحماية السلع المصنعة محليا ودعم الاستثمار الصناعي الناشئ¹؛

- المرافقة الجمركية للمؤسسات المنتجة: استحداث حوافز وتسهيلات نوعية للمتعاملين الاقتصاديين (مثل خطوط المرور الخضراء والإعفاءات على مدخلات الإنتاج) لدعم الصناعة الوطنية وتحفيز التصدير خارج المحروقات تماشيا مع قانون الاستثمار 22-18².

المطلب الثالث: تحديات ومعوقات تطبيق السياسة الجمركية في الجزائر

رغم الأهمية الكبيرة التي تحتلها السياسة الجمركية ضمن أدوات السياسة التجارية في الجزائر، إلا أن تطبيقها يواجه العديد من التحديات التي تحد من فعاليتها في تحقيق أهدافها المتعلقة بحماية الإنتاج الوطني، وترشيد الواردات وتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات. وتتمثل أهم هذه التحديات فيما يلي:

1. اتساع ظاهرة التهريب الجمركي وتطور أساليبه:

يمثل التهريب الجمركي أحد أبرز التحديات التي تواجه السياسة الجمركية في الجزائر، لما يترتب عنه من آثار سلبية على التجارة الخارجية والإيرادات الجبائية وحماية الإنتاج الوطني. وقد شهدت هذه الظاهرة خلال السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا في أساليبها وامتدادا في نطاقها الجغرافي، الأمر الذي صعب من مهمة المصالح الجمركية في مكافحتها والحد من آثارها الاقتصادية.

ويعود ذلك إلى اعتماد شبكات التهريب على وسائل متطورة لتجاوز الرقابة الجمركية وإخفاء السلع محل المخالفة، إضافة إلى استغلالها لاتساع الحدود الجزائرية وصعوبة مراقبتها بشكل كامل، مما يوفر منافذ عديدة لمرور البضائع بطرق غير قانونية، كما ساهمت بعض العوامل الاقتصادية والتنظيمية، مثل تعقد الإجراءات الإدارية وارتفاع الرسوم الجمركية على بعض المنتجات، في تشجيع توسع الأنشطة غير الرسمية وتنامي المبادلات التجارية خارج القنوات القانونية.

وعلى الصعيد الاقتصادي، يؤدي اتساع التهريب الجمركي إلى حرمان الخزينة العمومية من موارد مالية معتبرة، وإضعاف فعالية السياسة الجمركية كأداة لحماية الصناعات الوطنية وتنظيم المبادلات التجارية الخارجية

¹ عمار ميلودي، بوعلام ولهي، مرجع سبق ذكره، ص 250.

² نبيل جحا، التسهيلات والحوافز الجمركية لترقية الاستثمار في الجزائر ضمن إطار قانون الاستثمار الجديد 22-18، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد 09، العدد 02، 2024، ص 196.

كما يخلق منافسة غير متكافئة بين المتعاملين الاقتصاديين، ويؤثر سلبا على مناخ الاستثمار، فضلا عن مساهمته في توسع الاقتصاد غير الرسمي وما يرافقه من صعوبات في تتبع الأنشطة التجارية ومراقبتها¹.

وعليه فإن مكافحة التهريب الجمركي أصبحت ضرورة اقتصادية واستراتيجية لضمان فعالية السياسة الجمركية وتعزيز مساهمتها في إنعاش الصناعة الوطنية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

2. محدودية الحماية الجمركية في ظل الاتفاقيات التجارية:

شهدت السياسة الجمركية الجزائرية خلال السنوات الأخيرة تراجعاً نسبياً في قدرتها على توفير الحماية اللازمة للصناعة الوطنية، نتيجة التزامات الجزائر في إطار الاتفاقيات الدولية والإقليمية، وعلى رأسها اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي. فقد فرضت هذه الاتفاقيات تخفيضاً تدريجياً للرسوم الجمركية على العديد من السلع المستوردة الأمر الذي قلص من هامش استخدام التعريفات الجمركية كأداة لحماية المنتجات المحلية من المنافسة الأجنبية.

كما أن توجه الجزائر نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي والانفتاح التجاري يفرض عليها احترام قواعد التجارة الدولية، وهو ما يحد من إمكانية اللجوء إلى الإجراءات الحمائية التقليدية لدعم الصناعة الوطنية².

3. تراجع الإيرادات الجمركية نتيجة التفكيك التعريفي:

يقصد بالتفكيك التعريفي الإلغاء الفوري أو التخفيض التدريجي للحقوق والرسوم الجمركية على المنتجات التي يكون منشؤها دول الاتحاد الأوروبي عند دخولها الإقليم الجمركي الجزائري طبقاً لاتفاق الشراكة على مدى فترة زمنية تقدر بـ 12 سنة من تاريخ دخول الاتفاق حيز التنفيذ، تم تمديدتها إلى 15 سنة بعد مراجعة بنود الاتفاقية سنة 2010³.

وبالتالي فإن تطبيق برامج التفكيك الجمركي المرتبطة باتفاقيات التجارة الحرة أدى إلى انخفاض تدريجي في الإيرادات الجمركية المحصلة من بعض الواردات، خاصة تلك القادمة من الدول المستفيدة من الامتيازات التفضيلية. وقد انعكس ذلك على مساهمة الجباية الجمركية في تمويل الخزينة العمومية، مما دفع الدولة إلى البحث

¹ براهيم بوطالب، واقع التهريب في الجزائر والإستراتيجية الجمركية لمكافحته، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2004-2005، ص 79.

² لخضر مداني، تطور سياسة التعريفات الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف والتكتلات الاقتصادية الإقليمية: دراسة حالة الجزائر في إطار منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، دون صفحة.

³ فتيحة قشرو، تقييم أثر التفكيك الجمركي في إطار اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية على الإيرادات العامة للدولة خلال الفترة 2005-2015، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد 05، أبريل 2017، ص 77.

عن مصادر بديلة للإيرادات الجبائية. ويعد هذا التحدي من أبرز الآثار الاقتصادية المصاحبة لتحرير التجارة والانفتاح على الأسواق الدولية.

4. الاعتماد الكبير على الواردات:

يواجه تطبيق السياسة الجمركية في الجزائر تحديا يتمثل في الارتباط الوثيق للقطاع الإنتاجي بالواردات خاصة ما يتعلق بالمواد الأولية والتجهيزات الصناعية والسلع الوسيطة. وعليه فإن فرض رسوم جمركية مرتفعة على بعض الواردات قد يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج المحلي بدلا من دعمه، مما ينعكس سلبا على القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية¹.

المبحث الثاني: واقع القطاع الصناعي وآليات السياسة الجمركية الداعمة لإنعاشه في الجزائر

تعد السياسة الجمركية من أهم الأدوات التي تعتمد عليها الدولة في توجيه النشاط الاقتصادي وحماية النسيج الصناعي الوطني، من خلال مجموعة من الآليات التي تهدف إلى تعزيز تنافسية المنتجات المحلية والحد من الآثار السلبية للمنافسة الخارجية. وقد سعت الجزائر، في إطار جهودها الرامية إلى تنويع الاقتصاد وتقليص التبعية لقطاع المحروقات، إلى توظيف هذه الآليات لدعم القطاع الصناعي وتحفيز الاستثمار والإنتاج المحلي. وعليه يهدف هذا المبحث إلى دراسة واقع القطاع الصناعي في الجزائر، وبيان أثر آليات السياسة الجمركية في إنعاش وتطوير الصناعة في الجزائر.

المطلب الأول: واقع القطاع الصناعي في الجزائر

يعد القطاع الصناعي من الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل، لما له من دور في خلق القيمة المضافة وتوفير فرص العمل وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني. وقد شهدت الصناعة الجزائرية منذ الاستقلال عدة تحولات ارتبطت بتغير التوجهات الاقتصادية والسياسات التنموية المعتمدة، حيث انتقلت من نموذج التصنيع الموجه من طرف الدولة إلى تبني إصلاحات اقتصادية تهدف إلى تشجيع الاستثمار وتطوير الإنتاج الصناعي. وعليه سنتطرق في هذا المطلب إلى مراحل تطور الصناعة الجزائرية، مع الوقوف على أبرز التحديات التي ما تزال تحد من مساهمته الفعالة في التنمية الاقتصادية.

¹ حنان عمارة، سميرة عمارة، تأثير السياسة الجمركية في ترشيد الواردات الجزائرية: دراسة تحليلية خلال الفترة (2017-2021)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، 2022-2023، ص 47.

أولاً- مراحل تطور الصناعة الجزائرية:

شهد القطاع الصناعي في الجزائر منذ الاستقلال العديد من التحولات التي ارتبطت بالتغيرات الاقتصادية والسياسات التنموية التي تبنتها الدولة في مختلف المراحل. فقد انتقل من مرحلة اتسمت بضعف القاعدة الصناعية والتبعية للخارج إلى مرحلة التصنيع الثقيل وبناء الصناعات الأساسية، ثم عرف سلسلة من الإصلاحات وإعادة الهيكلة تزامنت مع التحولات الاقتصادية الوطنية والدولية. ومع مطلع الألفية الجديدة، اتجهت الجزائر نحو تبني استراتيجيات صناعية جديدة تهدف إلى تعزيز التنافسية وتحقيق التنويع الاقتصادي. وفيما يلي أهم المراحل التي مر بها القطاع الصناعي الجزائري منذ الاستقلال إلى يومنا هذا¹:

1. المرحلة الأولى: الهشاشة والتبعية للخارج (1962 - 1969):

عقب الاستقلال، واجهت الجزائر وضعاً اقتصادياً صعباً اتسم بضعف القاعدة الإنتاجية الصناعية وغياب التكامل بين مختلف القطاعات الاقتصادية، نتيجة الإرث الاستعماري الذي كرس تبعية الاقتصاد الوطني للخارج. وقد تميز النشاط الصناعي خلال هذه الفترة بمحدودية قدراته الإنتاجية وتركيزه على بعض الأنشطة الاستخراجية، الأمر الذي جعل الصناعة عاجزة عن لعب دور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية.

2. المرحلة الثانية: التصنيع الثقيل والصناعات المصنعة (1970 - 1979):

مع بداية السبعينيات تبنت الجزائر إستراتيجية التصنيع الثقيل باعتبارها مدخلاً لتحقيق الاستقلال الاقتصادي وتعزيز التنمية الوطنية. وارتكزت هذه الإستراتيجية على توجيه الاستثمارات العمومية نحو الصناعات الأساسية والإستراتيجية، كصناعات الحديد والصلب والميكانيك والبتروكيماويات، بهدف إنشاء قاعدة صناعية متكاملة قادرة على دعم مختلف الأنشطة الاقتصادية ورفع معدلات النمو.

3. المرحلة الثالثة: الأزمة البترولية والإصلاح الهيكلي (1980 - 1989):

شهدت هذه المرحلة مراجعة للتوجه الصناعي السابق من خلال تنفيذ برامج إعادة هيكلة المؤسسات العمومية الصناعية وتحسين أساليب تسييرها. غير أن تراجع أسعار النفط خلال منتصف الثمانينيات أدى إلى تفاقم الاختلالات الاقتصادية والمالية، مما أبرز هشاشة النموذج التنموي القائم على الربيع النفطي وكشف محدودية قدرة القطاع الصناعي على تحقيق التنويع الاقتصادي.

¹ لبنى ناصر، القطاع الصناعي منذ الاستقلال وسبل تطويره: دراسة تحليلية، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 06، العدد 01، جوان 2019، ص ص 91 - 98.

4. المرحلة الرابعة: الأزمة البترولية والإصلاح الهيكلي (1990 - 2000):

في ظل الأزمة الاقتصادية وتزايد المديونية الخارجية، شرعت الجزائر في تطبيق برامج الإصلاح والتصحيح الهيكلي، التي استهدفت تحرير النشاط الاقتصادي وتعزيز آليات السوق. وتم خلال هذه المرحلة تشجيع الاستثمار الخاص، وإعادة تنظيم المؤسسات العمومية، وتهيئة بيئة أكثر انفتاحا للمنافسة، بما ينسجم مع متطلبات الاقتصاد العالمي.

5. إستراتيجية الصناعات الجديدة (2000 - 2014):

استفادت الجزائر من تحسن الإيرادات النفطية لتبني توجهات صناعية جديدة تستهدف إعادة بعث القطاع الصناعي وتحسين تنافسيته. وركزت الجهود على تحديث النسيج الصناعي، وتشجيع الابتكار، وتطوير الموارد البشرية، وتحسين مناخ الأعمال، بما يسمح برفع مساهمة الصناعة في النمو الاقتصادي وتقليل الاعتماد على المحروقات.

6. المرحلة السادسة: برنامج النمو الجديد (2015 إلى يومنا هذا):

في ظل تراجع أسعار النفط وتزايد الحاجة إلى تنويع مصادر الدخل، اعتمدت الجزائر نموذجا جديدا للنمو الاقتصادي يقوم على تعزيز مساهمة القطاعات الإنتاجية خارج المحروقات، وعلى رأسها القطاع الصناعي. وتهدف هذه المرحلة إلى تطوير الصناعة التحويلية، دعم الاستثمار المنتج، رفع القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية، وتعزيز اندماج الاقتصاد الجزائري في التجارة الدولية.

ثانيا - معوقات الصناعة في الجزائر:

هناك عدة معوقات وعراقيل تقف عائقا أمام تطور القطاع الصناعي في الجزائر، والتي جعلته يبقى دائما مرتبط بالخارج، منها¹:

1. الممارسات التجارية:

إن أسلوب الحماية الذي تتخذه الدول المتقدمة في تعاملاتها التجارية خاصة فرض التعريفات الجمركية، التي تؤثر سلبا على مستقبل التصنيع بالدول النامية، وطرق الحماية هي:

- رفع قيمة التعريفات الجمركية بحيث يرتفع سعر المنتج المستورد؛

- تحديد الحصص الاستيرادية؛

¹ وفاء سلامة، وردة ولهة، واقع القطاع الصناعي في الجزائر وسبل تطويره، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 13، 2018، ص 148.

- التصاريح بحيث يمكن التحكم في معدلات الاستيراد؛

- التشديد في مواصفات البضائع المصدرة.

2. المؤسسات المتعددة الجنسيات:

تؤدي هذه المؤسسات دورا كبيرا في تنمية الصناعة أو إعاقته، لأن هذه المؤسسات تملك من القوة ما يمكنها من التأثير على السياسات الاقتصادية للدول النامية، ذلك عن طريق الاتفاقيات السياسية، أو ممارسة الضغوطات من قبل الدول التابعة لها.

3. الإعانات والاتفاقيات التجارية:

فالعديد من الدول النامية تتلقى الإعانات من أجل إقامة المشروعات الصناعية، ويكون دور هذه الإعانات عائقا لعملية التنمية لسببين هما:

- السبب الأول: مجموعة الشروط التي تفرضها الدول المقدمة للمعونات، قد تصل إلى المساس باستقلال وسيادة الدولة ككل؛

- السبب الثاني: يكون في حالة عدم استغلال هذه المساعدات لدعم عملية التنمية.

4. تذبذب أسعار الصادرات:

إن تذبذب أسعار الصادرات المصنعة من طرف الدولة وبالتالي تدني العائد من هذه الصادرات، ويعود ذلك لارتباط تقويم صادرات الدولة بالعملات الأجنبية، إضافة لنظام الحماية الذي تفرضه الدول المصنعة على صادرات الدول النامية، لأنه عند ارتفاع أسعار هذه المنتجات ينتعش اقتصاد هذه الدول وتزداد القدرة على التصنيع، ويحدث العكس في حالة انخفاض أسعار تلك المنتجات.

5. القروض الأجنبية:

من مفهوما الظاهري أن هذه القروض تدعم اقتصاد الدولة، إلا أن لها آثار عكسية على عملية التصنيع، إضافة إلى العوامل التي تقف حجرة عثرة أمام التطور الصناعي للدولة كضعف كفاءة اليد العاملة ونقص الخبرات الفنية القادرة على تحمل عبء التصنيع.

المطلب الثاني: آليات السياسة الجمركية في دعم وإنعاش الصناعة في الجزائر

تعتمد الجزائر على المنظومة الجمركية كأداة أساسية لتوجيه الاقتصاد الوطني وتشكيل ملامح القطاع الصناعي. ويتجلى هذا الدور من خلال شقين أساسيين: الأول حمائي يهدف إلى تحصين المنتجات المحلية من تدفق السلع الأجنبية، والثاني تحفيزي يسعى إلى تقديم تسهيلات وإعفاءات للمؤسسات الإنتاجية لخفض تكاليفها وتطوير قدراتها التنافسية.

أولاً- دور الأنظمة الجمركية الاقتصادية في ترقية الإنتاج الصناعي:

تعد الأنظمة الجمركية الاقتصادية من أهم الأدوات التي تعتمد عليها السياسة الجمركية في الجزائر لدعم النشاط الصناعي، حيث لم يعد دورها يقتصر على المراقبة والتحصيل الجبائي، بل أصبح يشكل آلية تحفيزية موجهة لرفع القدرة الإنتاجية للمؤسسات وتعزيز تنافسيتها. وفي هذا السياق، تبرز أهمية الأنظمة التي سمح بها المشرع الجزائري كوسائل مباشرة لدعم التصنيع المحلي، وتتمثل فيما يلي¹:

1. نظام تصنيع البضائع للاستهلاك المحلي:

يقصد بهذا النظام إخضاع البضائع والمواد الأولية المستوردة أو المصروح بها تحت نظام جمركي آخر للمراقبة الجمركية، بغرض تحويلها أو تصنيعها قبل وضعها للاستهلاك النهائي. وتتميز هذه الآلية بأن الرسوم والضرائب المستحقة على المنتجات النهائية الناتجة عن التصنيع تكون أقل من تلك المفروضة على البضائع المستوردة في حالتها الخام الأصلي.

ولا تمنح الاستفادة من نظام التحويل تحت الرقابة الجمركية إلا:

- أن يكون المستفيدون أشخاصا طبيعيين أو اعتباريين متواجدين داخل الإقليم الجمركي، أو من ينوب عنهم؛
- إمكانية التعرف على السلع والمواد المستوردة بوضوح ضمن المكونات والمواد التي طرأ عليها التحويل؛
- أن يكون التحويل ذو جدوى اقتصادية، بحيث يتعذر إعادة البضائع إلى حالتها النوعية الأولى بعد إخضاعها للنظام؛
- وجود فارق مالي لصالح المستثمر بين قيمة الرسوم المفروضة على المادة المستوردة والمادة الناتجة عن التصنيع؛

¹ ناصر مجاج، الأنظمة الجمركية الاقتصادية والتنويع الاقتصادي، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 06، العدد 02، ديسمبر 2021، ص ص 2421، 2422.

- ألا يترتب على اللجوء إلى هذا النظام أي مساس أو تغيير في القواعد المتعلقة ببلد المنشأ والقيود الكمية المفروضة على السلع المستوردة؛

- توفر الشروط اللازمة للمساعدة على إنشاء أو استمرار النشاط الصناعي داخل الإقليم الجمركي، شريطة عدم الإضرار بالمصالح الأساسية للمنتجين المحليين المنافسين لنفس السلع؛

ويهدف هذا النظام إلى توسيع نطاق البضائع من خلال ترقية القطاع الصناعي عبر خفض التكاليف الإنتاجية للمؤسسات، مما يدعم تنافسية منتجاتها في الأسواق الدولية نظرا لانخفاض عبء الحقوق والرسوم مقارنة بالبضائع المستوردة الجاهزة، فضلا عن تسهيل إجراءات جمركة المواد الأولية المدمجة في التصنيع، لاسيما عند الحصول على صفة "المتعامل الاقتصادي المعتمد"¹ التي تتيح الاستفادة من الرقابة الجمركية.

2. نظام المستودع الصناعي المنتج:

يعد المستودع الصناعي نظاما جمركيا متميزا يسمح بتخزين البضائع تحت الرقابة الجمركية في محلات ومستودعات معتمدة من قبل إدارة الجمارك، مع وقف العمل بالحقوق والرسوم الجمركية والتدابير الاقتصادية ذات الطابع الحظري.

كما يعتبر المستودع الصناعي محلا خاضعا لمراقبة إدارة الجمارك، حيث يرخص لمؤسسة ما تهيئة البضائع المعدة للإنتاج قصد التصدير، مع وقف الحقوق والرسوم التي تخضع لها هذه البضائع.

من خلال ما سبق ذكره يمكن استخلاص مجموعة من الخصائص والمزايا وهي كالتالي:

- أن المستودع الصناعي على عكس أصناف المستودعات الأخرى، هو موجه بالأساس إلى ترقية القطاع الصناعي. لكونه يعتمد بالنسبة للمؤسسات الإنتاجية، وخدمات التخزين فيه غير مفتوحة لمؤسسات أخرى؛

- إن السلع المستوردة الخاضعة لهذا النظام لا يمكن التنازل عنها أو تداولها في حالتها الأصلية خلال فترة مكوثها في المستودع، ولا يتم التنازل عنها أو تغيير نظامها الجمركي إلا بعد إخضاعها لعمليات التصنيع التي تسمح بها العملية التجارية؛

¹ **المتعامل الاقتصادي المعتمد:** يعتبر المتعامل الاقتصادي المعتمد الطرف المشارك في تنقل وحركة البضائع والسلع عبر العالم بأية صفة كانت شريطة اعتماده لدى إدارة جمركية وطنية أو من يمثلها، وبذلك هو قد يكون إما مصنع أو مصدر أو مستورد أو ناقل أو وسيط مالي أو وكيل شحن.... الخ (أنظر: كمال قاضي، التسهيلات الجمركية المقررة لفائدة المتعاملين الاقتصاديين في مجال التصدير، مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 24، العدد 01، 2025، ص 11).

- يجوز لإدارة الجمارك الترخيص بعمليات التصنيع المجزأة بين عدة مؤسسات صناعية مستفيدة من نظام المستودع الصناعي، مما يتيح فتح مجال التعاون والتكامل الاقتصادي عبر تحويل البضائع من مستودع صناعي إلى آخر، بناء على رخصة الإدارة وتحت نظام العبور؛
- يوفر هذا النظام امتيازات هامة للمؤسسة تساهم في ترقية الإنتاج، وتتضاعف هذه الامتيازات عند اقترانها بصفة "المتعامل الاقتصادي المعتمد".

ثانيا - مساهمة التسهيلات الجمركية في تطوير الإنتاج الصناعي في الجزائر:

تلعب الإدارة الجمركية الجزائرية دورا محوريا في دعم وتطوير قطاع الإنتاج الصناعي الوطني، حيث تجاوزت وظيفتها التقليدية المقنطرة على تحصيل الجباية، لتصبح أداة اقتصادية إستراتيجية تهدف إلى خلق بيئة استثمارية ملائمة تحفز التصنيع المحلي وتعزز من تنافسية المنتجات الوطنية. وتتجلى هذه المساهمة من خلال عدة آليات رئيسية¹:

1. رفع القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية:

تساهم الإجراءات الجمركية الحديثة في رفع كفاءة الأداء الصناعي عبر تحسين انسيابية العمليات المرتبطة بالاستيراد والتصدير، لاسيما ما يتعلق بالمواد الأولية والمعدات الإنتاجية. ويظهر ذلك من خلال تقليص آجال التخليص الجمركي، تقليل تكاليف مكوئها، بما يساهم في خفض النفقات اللوجيستية وتحسين سرعة وصول المنتجات إلى الأسواق.

وتعتمد هذه الإستراتيجية على عدة آليات منها: رقمنة الإجراءات، تبسيط التصاريح المسبقة، الأمر الذي يحد من التأخيرات الإدارية ويزيد من فعالية العملية الجمركية، مما يحقق عدة فوائد للمؤسسات منها: خفض التكاليف التشغيلية، تحسن مستوى الخدمات المقدمة للعملاء والمستثمرين.

2. تحفيز الاستثمار الصناعي:

تلعب التسهيلات الجمركية دورا محوريا في تهيئة بيئة استثمارية أكثر جاذبية، من خلال توفير امتيازات جبائية وإجرائية لفائدة المستثمرين في القطاع الصناعي. ويتجلى ذلك في تبسيط إجراءات الاستيراد الخاصة بالتجهيزات الصناعية، وتقليص الأعباء المرتبطة بها، إلى جانب اعتماد أنظمة جمركية اقتصادية تسمح بإدخال المدخلات الإنتاجية في ظروف تفضيلية، كما تمنح إعفاءات أو تخفيضات جمركية مؤقتة على المعدات والآلات

¹ نهلة بالبردة، التسهيلات الجمركية في الجزائر: الإجراءات القانونية وأثرها على الاقتصاد الوطني، المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 09، العدد 02، ديسمبر 2025، ص ص 142، 143.

الموجهة للإنتاج، وهو ما يساهم في تخفيض تكلفة الاستثمار الأولي وتشجيع القاعدة الإنتاجية، سواء بالنسبة للمؤسسات الوطنية والأجنبية.

3. حماية المنتج الصناعي المحلي وتوازن الميزان التجاري:

تعمل السياسة الجمركية في الجزائر على تحقيق نوع من التوازن بين حماية الإنتاج الوطني والانفتاح على التجارة الخارجية. فمن جهة، تسعى إلى تشجيع الصادرات الصناعية عبر تسهيل الإجراءات المرتبطة بالتصدير وتحسين تنافسية المنتجات الوطنية في الأسواق الخارجية. ومن جهة أخرى، تستخدم الرسوم الجمركية كأداة حمائية مدروسة للحد من المنافسة الخارجية غير المتكافئة، خاصة بالنسبة للسلع التي تمتلك الجزائر فيها قدرة إنتاج محلية. هذا التوازن يهدف إلى تعزيز تطور الصناعة الوطنية وتقوية موقعها داخل السوق المحلية والدولية في آن واحد.

4. عصنة الإجراءات الجمركية:

أصبحت وسائل التكنولوجيا الحديثة إحدى الرهانات الإستراتيجية للإدارة الجمركية الحديثة لتطوير العمل الجمركي وتقديم خدمة جمركية متكاملة ونوعية، حيث أدى الدور المتزايد لنظم المعلومات والاتصال في العمل الجمركي الجديد إلى إدراج وسائل تكنولوجيا حديثة كمحور رئيسي من محاور برنامج عصنة الإدارة الجمركي وتحديث العمل الجمركي.

وفي نفس السياق، سعت الإدارة الجمركية الجزائرية على غرار الإدارات الجمركية في العالم إلى التعزيز التكنولوجي للعمل الجمركي، حيث يهدف هذا المسعى إلى تحقيق هدفين أساسيين¹:

- هدف يتصل بالوظيفة الاقتصادية كوظيفة حديثة للإدارة الجمركية، حيث تلعب وسائل التكنولوجيا الحديثة دورا أساسيا في تسهيل التجارة من خلال أتمتة العمليات الجمركية، مما يؤدي إلى توفير الجهد وريح الوقت وتخفيض التكاليف بالنسبة للمتعامل الاقتصادي؛

- هدف يتصل بالوظيفة الأمنية كوظيفة إستراتيجية للإدارة الجمركية، حيث أدت متطلبات الأمن كهدف جمركي إلى ضرورة الاعتماد على وسائل تكنولوجيا متطورة في عمليات الفحص والتفتيش، بغية تعزيز الدور الأمني للإدارة الجمركية وتسهيل المبادلات التجارية. على هذا الأساس أصبح جهاز الكشف بالأشعة من أهم الوسائل التكنولوجية التي تعتمدها الإدارة الجمركية لتعزيز نظام تسيير وتحليل المخاطر.

¹ سعيد غمشي، العربي مهدي، الإصلاح الجمركي مجالاته وأدواته: حالة الجزائر، مجلة دراسات إنسانية واجتماعية، المجلد 09، العدد 02، فيفري 2020، ص 341.

لذا سعت السلطات الجزائرية إلى تبني نظام "أي غريس" -وهو مقترح أمريكي بالأساس- يهدف إلى تحقيق الأهداف الأمنية للإدارة الجمركية من خلال عملية مسح آلي دقيق في وقت قياس (أربع ثواني) في مجال الفحص والتفتيش للحاويات.

تشهد الإدارة الجمركية الحديثة تحولا استراتيجيا في مضمونها الوظيفي، حيث أصبحت الوظيفة الاقتصادية مستحدثة، تتطلب تدابير وآليات جديدة تمكن الإدارة الجمركية من تحقيق دورها الاستراتيجي في السياق الراهن. لهذا الغرض، اعتمدت السلطات العمومية نظام الإعلام والتسيير الآلي أو ما يعرف بنظام الـ "SIGAD"، حيث تهدف الإدارة الجمركية من وراء تبني هذا النظام إلى تعزيز التسهيلات الجمركية الإجرائي. بفضل هذه التقنية الجديدة أصبح رضا "المتعامل الاقتصادي" إحدى المؤشرات الرئيسية لقياس فعالية ومستوى الأداء الجمركي، حيث تستدعي متطلبات التحول نحو الإدارة الجمركية الرقمية جملة من الركائز ينبغي توفرها من أجل إنجاح هذا التحول الاستراتيجي للإدارة الجمركية، نذكر منها¹:

- ضرورة امتلاك الإدارة الجمركية لقاعدة بيانات شاملة وأمنة؛

- يستلزم وجود مورد بشري مؤهل لإتقان التقنيات التكنولوجية وتتبع مستجداتها؛

- بناء علاقة تشاور وتبادل المعلومات مع بقية الإدارات الجمركية على المستوى العالمي والاستفادة من الخبرات المتداولة؛

- الاستفادة من الخبرات والدورات التدريبية التي يقدمها خبراء منظمة الجمارك العالمية في هذا المجال، يتيح تبني الإدارة الجمركية لوسائل التكنولوجيا الحديثة في المجال الإجرائي تحقيق المرونة في العمل الجمركي وتدعيم بيئة الاستثمار من خلال نظم إجرائية، تراعي الأطراف ذات المصلحة بتلبية حاجياتهم وتقديم خدمة جمركية إلكترونية بمعايير ومواصفات عالمية.

إن التوجه نحو الجمارك الرقمية يتيح جملة من الإيجابيات يمكن تحديدها كالاتي²:

- سداد جميع المستحقات الحكومية من مكان العمل دون الحاجة للتوجه لفرع البنك؛

- إمكانية خدمة السداد طوال أيام الأسبوع وعلى مدار الساعة؛

- إمكانية الاستعلام عن الرسوم الجمركية ودفع الضرائب المستحقة وتأكيد العمليات إلكترونيا؛

¹ سعيد غمشي، العربي مهدي، مرجع سبق ذكره، ص 342.

² عيسى بوراوي، عمار ميلودي، التحول إلى الجمارك الرقمية كمدخل لتحقيق اليقظة الاستراتيجية: دراسة حالة الجمارك الجزائرية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 08، ديسمبر 2017، ص 712.

- توفير الأمن في وسائل السداد باستخدام تكنولوجيا تشفير عالية الكفاءة لضمان سرية عملية الدفع والتأكد من أن العملية تمت فقط من قبل الشركة (العميل) ولمدفوعات تخص الشركة فقط؛
- إمكانية متابعة عمليات الدفع واستنساخ التقارير.

لقد بات التعزيز التكنولوجي للعمل الجمركي هدفا استراتيجيا للإدارة الجمركية الحديثة في عالم يتجه نحو الآلية والأتمتة باعتماد نظم المعلوماتية والاتصال. إذ تزودت الجمارك منذ السبعينات بأنظمة جمركية آلية كأجهزة الإعلام الآلي الخاصة بالشحن الدولي، بيد أن الأمر أصبح يتعلق بإضفاء طابع غير مادي على التصريحات والوثائق الملحقة بشكل نهائي، وهذا للوصول إلى بناء جمارك بدون أوراق¹.

¹ إليزابيت نتاريل، مرجع سبق ذكره، ص 66.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل توصلنا إلى أن المنظومة الجمركية شهدت خلال السنوات الأخيرة تحولات مهمة تجسدت في الانتقال من الدور التقليدي المرتبط بتحصيل الإيرادات الجمركية إلى أداء دور اقتصادي وتنموي أكثر شمولاً يهدف إلى دعم النشاط الإنتاجي وتعزيز تنافسية المؤسسات الصناعية، كما سعت السلطات العمومية إلى عصنة الإدارة الجمركية من خلال اعتماد الرقمنة وتطوير الأنظمة المعلوماتية الحديثة بما يساهم في تسهيل الإجراءات وتحسين مراقبة المبادلات التجارية. وقد دعمت هذه التوجهات جملة من التدابير الحمائية والتحفيزية الرامية إلى تشجيع الإنتاج الوطني وتقليص الاعتماد على الواردات، غير أن فعالية السياسة الجمركية ما تزال تواجه العديد من التحديات أبرزها تنامي ظاهرة التهريب الجمركي، ومحدودية هامش الحماية الناتجة عن الالتزامات الدولية واتفاقيات الشراكة التجارية، إضافة إلى استمرار تبعية القطاع الصناعي للمدخلات المستوردة.

الخاتمة

تعد السياسة الجمركية من أبرز الأدوات التي تعتمد عليها الدول لتنظيم المبادلات التجارية الخارجية وحماية الاقتصاد الوطني، كما تمثل أحد المرتكزات الأساسية لدعم النشاط الصناعي وتعزيز قدرته على المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

وفي هذا الإطار، سعت هذه الدراسة إلى دراسة دور السياسة الجمركية في إنعاش الصناعة في الجزائر، من خلال الوقوف على مختلف الآليات والتدابير الجمركية المعتمدة، وتقييم مدى انعكاسها على أداء القطاع الصناعي.

1. نتائج الدراسة:

- السياسة الجمركية تمثل إحدى الأدوات الأساسية للسياسة التجارية التي تستخدمها الدولة لتنظيم التجارة الخارجية وحماية الاقتصاد الوطني؛
- تبين أن دور الجمارك لم يعد مقتصرًا على تحصيل الإيرادات الجمركية، بل أصبح يشمل دعم الاستثمار، وحماية الإنتاج الوطني، وتسهيل المبادلات التجارية؛
- أوضحت الدراسة أن الحماية الجمركية أصبحت تعتمد على آليات أكثر مرونة وفعالية؛
- بينت الدراسة أن الأنظمة الجمركية الاقتصادية تساهم في تخفيض تكاليف الإنتاج وتحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية؛
- ساهمت التسهيلات الجمركية والإعفاءات الموجهة لمدخلات الإنتاج والتجهيزات الصناعية في تشجيع الاستثمار والإنتاج المحلي؛
- تواجه السياسة الجمركية عدة معوقات تحد من فعاليتها من أبرزها التهرب الجمركي، والاعتماد الكبير على الواردات الصناعية، والقيود المرتبطة بالاتفاقيات التجارية الدولية؛
- أظهرت الدراسة أن السياسة الجمركية ساهمت في دعم الصناعة الوطنية، إلا أن أثرها ظل محدودًا بسبب استمرار الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري.

2. اختبار الفرضيات:

- الفرضية الرئيسية: التي تنص على أن السياسة الجمركية تساهم بشكل فعال في إنعاش الصناعة في الجزائر من خلال حماية الإنتاج الوطني وتشجيع الاستثمار الصناعي، محققة. فقد أظهرت الدراسة أن السياسة الجمركية الجزائرية ساهمت في توفير قدر من الحماية للصناعة الوطنية من خلال الرسوم الجمركية والتدابير الحمائية والتسهيلات الممنوحة للمؤسسات الصناعية، كما ساعدت على دعم بعض الأنشطة الإنتاجية. غير أن أثرها في

تحقيق إنعاش صناعي شامل ومستدام ظل محدود بسبب استمرار الاختلالات الهيكلية للاقتصاد الجزائري، وضعف مساهمة الصناعة التحويلية، والتبعية للمدخلات والتجهيزات المستوردة.

- الفرضية الفرعية الأولى التي تفرض وجود علاقة إيجابية بين السياسة الجمركية وحماية الصناعة الوطنية محققة. حيث بينت الدراسة أن الرسوم الجمركية والقيود المفروضة على بعض الواردات ساهمت في الحد من المنافسة الأجنبية ومنحت المنتج الوطني هامشا أكبر للتواجد في السوق المحلية، خاصة بالنسبة لبعض الصناعات الناشئة التي تحتاج إلى الحماية والدعم في مراحلها الأولى.

- الفرضية الفرعية الثانية التي تنص على أن السياسة الجمركية تسهم في تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية، محققة. فقد ساهمت الإعفاءات والتسهيلات الجمركية الموجهة لاستيراد التجهيزات والمواد الأولية في تخفيض تكاليف الإنتاج وتحسين أداء بعض المؤسسات الصناعية، إلا أن تأثيره بقي محدودا بفعل مشكلات أخرى مرتبطة ببيئة الاستثمار والإنتاج، مثل ضعف التكنولوجيا، والبيروقراطية، ونقص الإنتاج الصناعي المحلي.

- الفرضية الفرعية الثالثة التي ترى أن فعالية السياسة الجمركية لا تزال محدودة بسبب الانفتاح التجاري والالتزامات الدولية، محققة. إذ أظهرت الدراسة أن التزامات الجزائر في إطار الاتفاقيات التجارية الدولية ومتطلبات تحرير التجارة قلصت من هامش استخدام الأدوات الجمركية الحمائية، مما حد من قدرتها على توفير حماية كاملة للصناعة الوطنية، خاصة في ظل المنافسة المتزايدة للمنتجات الأجنبية.

3. توصيات الدراسة:

في ضوء النتائج السابقة، يمكن اقتراح مجموعة من التوصيات تتمثل فيما يلي:

- مواصلة جهود عصرنه الإدارة الجمركية وتعزيز التحول الرقمي لمختلف العملية والإجراءات الجمركية؛
- تطوير آليات الرقابة الجمركية وتكثيف الجهود الرامية إلى مكافحة التهريب التجاري والجمركي؛
- إعادة توجيه الامتيازات والإعفاءات الجمركية نحو الأنشطة الصناعية ذات القيمة المضافة المرتفعة والقادرة على خلق الثروة ومناصب العمل؛
- توسيع الاستفادة من الأنظمة الجمركية الاقتصادية وتبسيط إجراءاتها بما يخدم المؤسسات الصناعية الموجهة نحو التصدير؛
- مراجعة الاتفاقيات التجارية بما يضمن حماية أفضل للصناعات الوطنية الناشئة وتعزيز قدرتها التنافسية.

4. آفاق الدراسة:

في ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج حول السياسة الجمركية ودورها في إنعاش الصناعة في الجزائر، يمكن اقتراح مجموعة من المواضيع المستقبلية، من أبرزها:

- انعكاسات الإصلاحات الجمركية على أداء القطاع الصناعي خلال الفترة (2010 - 2025)؛
- دور السياسة الجمركية في دعم استراتيجية إحلال الواردات في الجزائر؛
- دور السياسة الجمركية في تنويع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات: دراسة قياسية للفترة (2000 - 2025).
- السياسة الجمركية كآلية لدعم المؤسسات الناشئة الصناعية في الجزائر.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً- المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. أحمد حسن البرعي، الثورة الصناعية وآثارها الاجتماعية والقانونية، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1982.
2. أحمد سعيد بامخرمة، اقتصاديات الصناعة، الطبعة الثانية، دار الزهراء للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2001.
3. أسماء مولاي، النظام الجمركي في ظل قانون التجارة الدولية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
4. إليزابيت نتاريل، دور الجمارك في العلاقات التجارية الدولية، دار النشر ICTIS، الجزائر، ديسمبر 2008.
5. حازم الببلاوي، المجتمع التكنولوجي الحديث، مطبعة أطلس، القاهرة، مصر، 1972.
6. حسن عبد العزيز حسن، اقتصاديات الموارد، الطبعة الثالثة، زهراء الشرق للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، دون سنة.
7. السيد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009.
8. صبحي أحمد الدليمي، جغرافية الصناعة من منظور معاصر، الطبعة الأولى، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2018.
9. عبد الحفيظ يحيوي، فطيمة الزهرة عيسات، قراءة تشخيصية لواقع القطاع الصناعي في الجزائر، الكتاب الجماعي سلسلة الاقتصاد الجزائري، الجزء الأول، القطاع الصناعي في الجزائر.... الواقع والرهانات المستقبلية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار تليجي الأغواط، الجزائر، 2021.
10. عبد الرحمن بن محمد ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، تحقيق: عبد الله محمد الدرويش، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار البلخي، دمشق، سوريا، 2004.
11. علي بن محمد ابن مسعود الخزاعي، تخريج الدلالات السمعية على ما كان في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم من الحرف والصنائع والعمالات الشرعية، تحقيق إحسان عباس، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1975.
12. محمد صفوت قابل، تحرير التجارة الخارجية، دار الحكمة للنشر، القاهرة، مصر، 2002.
13. محمد عبد العزيز عجمية، التطور الاقتصادي في أوروبا والوطن العربي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1983.
14. محمد عبد العزيز عجمية، محمد محروس إسماعيل، التطور الاقتصادي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، دون سنة.

15. محمد محروس إسماعيل، اقتصاديات الصناعة والتصنيع، الطبعة الثانية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1992.

16. مدحت القرشي، الاقتصاد الصناعي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.

✚ الأطروحات والرسائل الجامعية:

أ. الأطروحات:

1. جميلة مدني، إستراتيجية التنمية الصناعية الجديدة في ظل العولمة الاقتصادية مع الإشارة إلى الواقع والآفاق بالجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التخطيط والإحصاء، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014-2015.

2. عبد القادر حليس، تطوير أداء القطاع الجمركي وأثره على تسهيل التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1، الجزائر، 2016-2017.

3. عبد الوهاب عبدات، واقع الصناعات الغذائية وآفاق تطورها في الجزائر خلال الفترة (1997-2007)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010-2011.

4. عمار ميلودي، تقييم فعالية السياسة الجمركية في الجزائر خلال الفترة 2007-2017، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2019-2020.

5. غزل الحوري، أثر السياسة الجمركية على الاقتصاد السوري في ظل تحرير التجارة الخارجية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2014-2015.

6. لبنى ناصر، الإستراتيجية الصناعية ومساهماتها في ترقية التنوع الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص مانجمنت واقتصاد تطبيقي، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعرييج، الجزائر، 2019-2020.

ب. الرسائل:

1. براهيم بوطالب، واقع التهريب في الجزائر والإستراتيجية الجمركية لمكافحته، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2004-2005.

2. صليحة يعقوب، العولمة وآثارها على القطاع الصناعي الجزائري، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2008-2009.
3. عبد الرحمان بلحنيش، آثار الإصلاحات الجمركية على التجارة الخارجية للجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بن يوسف خدة، الجزائر، 2007-2008.
4. عمر شتاتحة، تأثير السياسة التجارية على ميزان المدفوعات في الدول النامية- دراسة حالة الجزائر 1990-2019، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2014-2015.
5. لخضر مداني، تطور سياسة التعريف الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف والتكتلات الاقتصادية الإقليمية: دراسة حالة الجزائر في إطار منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005-2006.

ج. المذكرات:

1. حنان عمارة، سميرة عمارة، تأثير السياسة الجمركية في ترشيد الواردات الجزائرية: دراسة تحليلية خلال الفترة (2017-2021)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، 2022-2023.
2. فاطمة الزهراء عبروس، دور السياسات الجمركية في ترقية التجارة الخارجية- دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص اقتصاديات عمل، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلون تيارت، الجزائر، 2018-2019.

المقالات العلمية:

1. الحبيب مكاوي، كريمة باباحامد، التجارة الخارجية في الجزائر في ظل سياسة الحماية التجارية، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 02، العدد 02، ديسمبر 2019.
2. رحب الإسلام تومي، صفية علاوي، مساهمات السياسات الجمركية في تحقيق تنمية مستدامة- دراسة حالة الجزائر، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 24، العدد 02، 2021.
3. سعيد غمشي، العربي مهدي، الإصلاح الجمركي مجالاته وأدواته: حالة الجزائر، مجلة دراسات إنسانية واجتماعية، المجلد 09، العدد 02، فيفري 2020.
4. عبد العالي مسعودي، عبد القادر لحسين، أثر السياسة الجمركية على ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 07، العدد 02، جوان 2023.

5. عبد الناصر. خ، الفرق العملياتية للجمارك- تنظيم النشاط الميداني، مجلة الجمارك، العدد 3، 2024.
6. عمار ميلودي، بوعلام ولهي، السياسة الجمركية وإشكالية ترشيد الواردات في ظل تقلبات أسعار المحروقات- دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2015-2017، مجلة دفاتر اقتصادية، العدد 15، سبتمبر 2017.
7. عيسى بوراوي، عمار ميلودي، التحول إلى الجمارك الرقمية كمدخل لتحقيق اليقظة الإستراتيجية: دراسة حالة الجمارك الجزائرية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 08، ديسمبر 2017.
8. فتيحة قشرو، تقييم أثر التفكيك الجمركي في إطار اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية على الإيرادات العامة للدولة خلال الفترة 2005-2015، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد 05، أبريل 2017.
9. كمال قاضي، التسهيلات الجمركية المقررة لفائدة المتعاملين الاقتصاديين في مجال التصدير، مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 24، العدد 01، 2025.
10. لبنى ناصر، القطاع الصناعي منذ الاستقلال وسبل تطويره: دراسة تحليلية، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 06، العدد 01، جوان 2019.
11. محمد المهدي الأسطى، تحليل أثر المقومات الجغرافية للصناعة على توطن ونمو الصناعات التحويلية في منطقة مصراتة، مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية، المجلد 28، يونيو 2016.
12. محمد ديمي، دور ومساهمة القطاع الصناعي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2000-2021، مجلة دفاتر بواذكس، المجلد 13، العدد 01، 2024.
13. ناصر مجاج، الأنظمة الجمركية الاقتصادية والتنويع الاقتصادي، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 06، العدد 02، ديسمبر 2021.
14. نبيل جحا، التسهيلات والحوافز الجمركية لترقية الاستثمار في الجزائر ضمن إطار قانون الاستثمار الجديد 18-22، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد 09، العدد 02، 2024.
15. نهلة بوالبردة، التسهيلات الجمركية في الجزائر: الإجراءات القانونية وأثرها على الاقتصاد الوطني، المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 09، العدد 02، ديسمبر 2025.
16. وفاء سلامة، وردة ولهة، واقع القطاع الصناعي في الجزائر وسبل تطويره، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 13، 2018.

الملتقيات:

1. إيمان بوشنقى، دور الصناعة والمناطق الصناعية في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، الملتقى الوطني حول التأهيل المناطق الصناعية في الجزائر كم دخل تعزيز نقاط الضعف في المبيعات والانتصارات خارج المحروقات الواقع في الجزائر والآفاق والنجاح 2015، جامعة 8 ماي 1945 قالة، الجزائر، 19 أكتوبر 2015.

2. سفيان فكاشة، حميد بن نية، دور القطاع الصناعي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر، الملتقى الدولي حول إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنوع الاقتصادي في الجزائر، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، 6-7 نوفمبر 2018.

المؤتمرات:

1. إيمان خنف، الداوي الشيخ، الحمائية والأزمة، المؤتمر الدولي الافتراضي حول التجارة الدولية بين الحاضر والمستقبل، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، 19-20 جوان 2021.

المحاضرات:

1. سميحة ديفل، الحرف والفنون التطبيقية، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر، تخصص آثار إسلامية، قسم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2، الجزائر، 2021-2022.

القوانين والمراسيم:

1. القانون رقم 79-07 المؤرخ في 21 يوليو 1979، المتضمن قانون الجمارك، الجريدة الرسمية، العدد 30، المؤرخة في 24 يوليو 1979.
2. المرسوم الرئاسي رقم 82-238 المؤرخ في 17 يوليو 1982، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة المالية، الجريدة الرسمية، العدد 29، المؤرخة سنة 1982.
3. المرسوم التنفيذي رقم 90-324 المؤرخ في 20 أكتوبر 1990، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية للمديرية العامة للجمارك، الجريدة الرسمية، العدد 45، المؤرخة في 24 أكتوبر 1990.
4. القانون رقم 17-04 المؤرخ في 16 فبراير 2017، المعدل والمتمم للقانون رقم 79-07 المؤرخ في 21 يوليو 1979، المتضمن قانون الجمارك، الجريدة الرسمية، العدد 11، المؤرخة في 19 فبراير 2017.

ثانيا - المراجع باللغة الأجنبية:

1. GREGORY CLARK, Review Essay: The Enlightened Economy. An Economic History of Britain, 1700- 1850 By Joel Mokyr, Journal of Economic Literature, Vol 50, N° 01, 2012.
2. Peter N. Stearns, The Industrial Revolution in World History, 4th Ed, Westview Press, Boulder Colorado, United States, 2013.